

ميزان الفكر

لجنة التأليف

الشيخ فلاح العابدي السيد سعد الموسوي

الإشراف العام

الشيخ الدكتور أيمن المصري

المراجعة العلمية

الشيخ صالح الوائلي الشيخ محمد ناصر

ميزان الفكر



تأليف

أكاديمية الحكمة العقلية



Academy Of Rational Philosophy

تأسست عام ٢٠١٠م-١٤٣١هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

اكاديمية الحكمة العقلية

ميزان الفكر / تأليف اكاديمية الحكمة العقلية /
قم: مدرسه اكاديمية الحكمة العقلية
١٤٣٢ هـ = ١٣٩٠
١١٢ ص. مصور، جدول، نمودار
فهرست نويسى بر اساس اطلاعات فيپا

ISBN: 978-964-7262-74-3

عربى.
١. منطق. ٢. استقراء (منطق). ٣. قياس.
الف. موسسه اكادمى حكمت عقليه.
ب. عنوان.
٧ الف ٤ع/٧٨ BC
١٦٠ ١٣٩٠



الكتاب: .... ميزان الفكر
المؤلف: .... لجنة التأليف في الأكاديمية
تصميم: .... دجلة للانتاج الفني
الاشراف الفني: .... سيد محمد الحسني
الكمية: .... ١٠٠٠ نسخة
الطبعة: .... الأولى ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١



بسم الله الرحمن الرحيم

علم المنطق

تمهيد

قال الله تعالى: ﴿وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (1).

من الأمور التي تطابق عليها الشرع المقدس والعلم هي أن الإنسان يولد في هذه الدنيا خالي الذهن من أي صورة علمية، إلاّ أنّه يمتلك الاستعداد والقابلية على اكتساب المعلومات، بالإضافة إلى وجود الميل الفطري نحو التعرف على ما يحيط به من موجودات يحسها أو يشعر بها.

وهذا الميل الفطري يدفع النفس إلى اكتشاف الواقع الذي يحف بها، فتندفع لتتحسسه، وتتعرف عليه من خلال ما زودها الباري به من حواس.

فتبدأ النفس مسيرتها المعرفية عن طريق هذه الحواس، فتتعرف على الألوان والأشكال والسطوح المختلفة، وتتحسس الأصوات والطعوم والروائح المتنوعة . وهكذا يقوم الحس بنقل هذه الصور الجزئية المستقاة من الخارج إلى قوة الخيال. وبعد اجتماع هذه الصور لدى النفس تبدأ بالتأليف بينها في إدراكاتها، بحيث لا تقتصر على الأمور المادية الخارجية بل ينفتح لها طريق نحو

(1) سورة النحل: الآية ٧٨.



الأمور المجردة عن المادة تجرداً ناقصاً، فتدرك الأمور المعنوية الجزئية كمحبة الأبوين، ثم يزداد إدراكها رقياً بإدراكها الأمور الكلية المنطبقة على كثيرين، كإدراكها معنى الإنسان والحيوان والحب والبغض والحرية والعدالة . .

وبعد توافد هذه الصور والمعاني المختلفة على النفس تشرع برحلتها المعرفية الثانية، والتي تعتمد على ما حصلت عليه في اكتشاف الواقع، حيث إنها تجد أولا بعض المعاني البسيطة الواضحة بنفسها، كمعنى الشئ والوجود والعدم، وتسمى بالمفاهيم البديهية، وكذلك تجد بعض المعاني الخبرية المركبة البينة الثبوت بذاتها، ولا تحتاج إلى دليل لإثباتها لشدة وضوحها بحيث تصدّق بها النفس بمجرد تصور طرفيها، وتسمى بالقضايا البديهية، مثل: (وجود الشيء وعدمه لا يجتمعان في آن واحد) و (الكل أعظم من الجزء) و (المساوي لأحد المتساويين مساو للآخر).

وعلى الطرف المقابل تواجه النفس الإنسانية مفاهيم وقضايا غامضة وغير بيّنة، ونسميها بالمفاهيم والقضايا النظرية التى تحتاج إلى بيان.

فتبدأ النفس الإنسانية بالانعطاف المعرفي الآخر، انطلاقاً من هذه المبادئ البديهية، ومن خلال التركيب بينها للحصول على معارف نظرية جديدة كانت مجهولة لديها، ولا يمكن أن تعلم بها لولا هذا التأليف، والذي نسميه تفكيراً، كما سيأتي بيانه.



وهكذا تستمر النفس في حركتها المعرفية لتصل إلى معارف جديدة، و تزداد بها ثروتها العلمية.

وهذه القابلية العقلية ممّا خص الله تعالى الإنسان دون غيره من المخلوقات ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ (٢).

فامتاز الإنسان عن سائر الحيوانات بالقوة العاقلة التي تمكنه من التفكير والاستنتاج والانتقال من معلومات يمتلكها إلى أخرى يطلبها.

ومن هنا كانت عملية الكسب المعرفي، والتي تعرف باسم التفكير، من أخطر الممارسات الإنسانية وأهمّها بالنسبة له؛ لكونه يفعل باختياره، والفعل الاختياري ناشئ من مبادئ وتصورات مرتسمة في ذهنه قد اكتسبها بعملية التفكير التي مرّ بيانها، فهو يبني دنياه ويتحرك نحو آخرته على ضوء تلك المعلومات.

فإذا كان الفعل الإنساني الاختياري هو السبب لبناء مستقبل الإنسان الفردي والاجتماعي في الحياة الدنيا، وهو الركن الأساس في عمران الآخرة، وكان هذا الفعل الاختياري منوطاً بمدى صحة تفكيره وسقمه، كان لزاماً على كل عاقل أن يحصّن فكره بقواعد تعلّمه ضوابط التفكير الصحيح، وتجنّبه مهاوي الانزلاق في الأباطيل وتميّز له الحقائق من الأوهام والخرافات.

وبناء على خطورة هذه المهمة المفصلية في مسيرة الإنسان قديماً وحديثاً تصدّى الحكماء لاكتشاف ووضع قواعد وطرق التفكير

(٢) سورة الإسراء : ٧٠.





الصحيح القائمة على أساس المفاهيم والقضايا الفطرية البديهية التي يمكن أن يدركها ويصدق بها كل عاقل، وجعلوها في علم مستقل، وهو علم المنطق، فقدموا بذلك أكبر خدمة للإنسانية.



مقدمة

الرؤوس الثمانية للعلم

لا يمكن للإنسان أن يطلب شيئا لا يعرفه، كما لا يمكنه الاندفاع نحوه ما لم يشعر بمدى حاجته إليه، فإذا أردنا أن نحرّكه نحو هدف ما علينا أولاً أن نعرّفه على ذلك الهدف، ونوضح له الفائدة المتوخاة من السير نحوه، وما هي الخطة المرسومة للوصول إليه.

- تعريف العلم
- واضع العلم
- موضوع العلم
- مبادئ العلم
- مسائل العلم
- الغاية من طلب العلم
- مرتبة العلم بين العلوم
- المنهج المتبع في تحقيق مسائل هذا العلم

ولا يختص ذلك بالأهداف المادية المحسوسة، بل هو قانون سار في السير المعرفي للإنسان أيضاً.

ومن هنا كانت سيرة العلماء السابقين في مختلف العلوم أن يبينوا ذلك في مستهل حديثهم حول العلم؛ ليتعرّف الطالب إجمالاً على حقيقة العلم، وما يتعلّق به، وما هي الفائدة التي يراد تحقيقها من دراسته لهذا العلم أو ذاك، وما إلى ذلك من توضيحات تعرف باسم الرؤوس الثمانية، يضعها العلماء في بداية طريق الطالب؛ ليكون على بصيرة ممّا يطلب، وبذلك يكون أكثر تشوّقاً وجدية في طلبه، وحركته نحو العلم.



والرؤوس الثمانية عبارة عن:

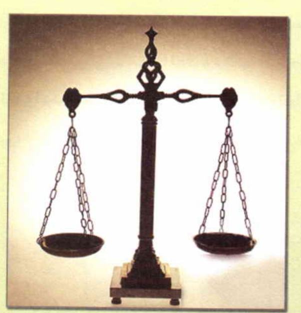
- تعريف العلم
- واضع العلم
- موضوع العلم
- مبادئ العلم
- مسائل العلم
- الغاية من طلب العلم
- مرتبة العلم بين العلوم
- المنهج المتبع في تحقيق مسائل هذا العلم

وفائدتها أنّها تعطي الطالب تصوّراً إجمالياً عن العلم الذي هو بصدد دراسته.





الأمر الأول: تعريف العلم



علم المنطـق: آلة قانونية تعصـم مراعاتهـا الذهـن عن الوقوع فـي الخطأ في التفكير.

ولنقف قليلا عند مفردات هذا التعريف لنستجلي ما هو المراد منها:

آلة قانونية:

ويعني بها الميزان العلمي الكلي، بمعنى أنّ علم المنطق عبارة عن قواعـد وضوابـط كليـة يقينية بديهيـة أو قائمة علـى بديهيات ليس للذوق أو الاستحسان الشخصي مجال فيها.

تعصم مراعاتها:

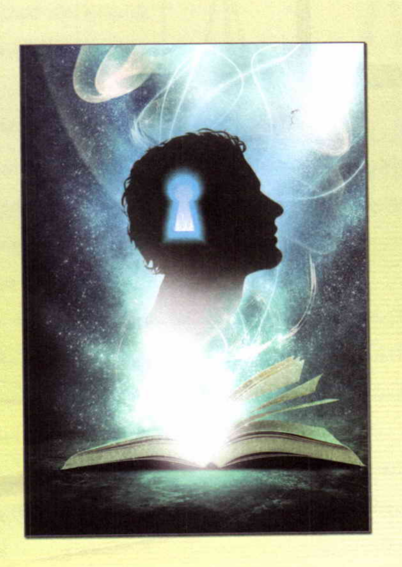
العصمة هي المنع، فإذا أريد للفكر البشـري أن يُعصم عن الخطأ فـي تفكيـره، لا بـد أن يتوفر على أمريـن: أولهما معرفـة القواعد المنطقيـة، وثانيهمـا مراعـاة تلـك القواعـد باسـتحضارها، وتطبيقها بشكل صحيح عند التفكير.

وهذا أمر طبيعي في أي قانون طبي أو رياضي أو وضعي، فالطبيب مثـلاً أو المهنـدس أو سـائق السـيارة، إن لم يعـرف القانون بنحو متقن أو لم يراع تطبيقه، فمن الطبيعي أن يقع في الخطأ، دون أن يمس ذلك بعصمة القانون واستقامته.



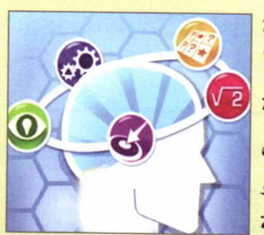
وهم وتنبيه:

بناء على ما بينا يندفع ما توهمه البعض من عدم جدوى القواعد المنطقية، حيث إنّها لم تعصم أصحابها ـ الفلاسفة والمنطقيين ـ من الوقوع في الخطأ؛ لأنّا نقول إنّ العصمة للقواعد المنطقية لا للمناطقة أو الفلاسفة، فمن لم يحكم أو لم يراع هذه القواعد يقع في الخطأ لا محالة.





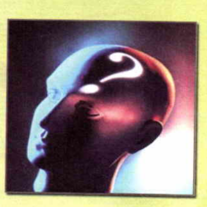
التفكير:



اسم يطلق على الحركة الإرادية للنفس الإنسانية بقوتها العاقلة بحثاً عن المطالب المجهولة، وتكون حركة النفس هذه ضمن خطوات تبدأ من مواجهة المجهول فتتحرك نحو المعلومات الموجودة عندها، باحثة عن مبادئ تلك المطالب المناسبة لها، إلى أن تجدها، ثم ترجع منها نحو المطالب، مؤلِّفة بين تلك المبادئ على هيئة موصلة إلى النتيجة.

بمعنى أننا حينما نواجه مجهولاً معيناً ونطلب العلم به، فإنّ النفس بقوتها العاقلة تبدأ من الجهة التي علمتها من ذلك المجهول، ثم تنتقل إلى المعلومات المخزونة عندها، والتي اكتسبتها من قبل، فتبحث فيها عن معلومات تناسب ما تطلبه، فإذا وجدتها ألّفت بينها على صورة تؤدي إلى حصول النتيجة المطلوبة، وهي العلم بذلك المطلوب الذي كان مجهولاً سابقاً، وهذه الخطوة الأخيرة هي ما يسمّى بالحركة الراجعة..

وممّا تقدم يتبين أمران:



الأول: لا يمكن للإنسان أن يكتسب معلومات جديدة ما لم يكن لديه معلومات مسبقة، وبالتالي فعملية التفكير رهينة تلك المعلومات المسبقة، فهي بمثابة رأس المال لها، فكما أن التاجر لا يمكنه أن يكتسب ربحاً

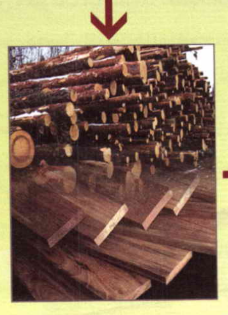


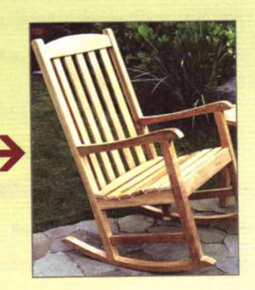
جديداً بلا رأس مال مسبق، كذلك المفكر. وهذا معنى قول الحكماء: (كل تعليم وتعلّم فبعلم قد سبق).

الثاني: أن الحركة التفكيرية حركة صناعية مؤلفة من حركتين: أحدهما لتجميع المواد الأولية، والأخرى لترتيب هذه المواد على الصورة المناسبة.



فكما أنّ النجار إذا أراد أن يصنع كرسياً، فإنّه بعد تخيل الكرسي يقوم أوّلا بتجميع المواد المناسبة له كالأخشاب مثلاً، ثم يؤلّف بينها على صورة وهيئة معينة خاصة بمطلوبه، كهيئة الكرسي مثلاً.







كذلك المفكر يقوم بتجميع المعلومات المناسبة لمطلوبه،التي هي بمثابة المواد، ثم يؤلف بينها على صورة خاصة بالمطلوب.

وكما أنّ الخطأ الذي قد يقع في صناعة الكرسي يكون إمّا من جهة المادة (كالمواد الرديئة أو المغشوشة)، وإمّا من جهة الصورة (كالصورة المنحرفة أو الناقصة)، كذلك قد يقع الخطأ في التفكير من جهة نوعية المواد المنتخبة، كأن تكون معلومات غير مناسبة للمطلوب، أو من جهة الصورة وعدم ترتيب هذه المعلومات على الهيئة الصحيحة الخاصة بالمطلوب.

ومن هنا فقد مسّت الحاجة إلى صناعة فكرية تعلمنا كيفية انتخاب المعلومات المناسبة للمطلوب، وكيفية ترتيبها على الصورة الصحيحة لاكتسابه.

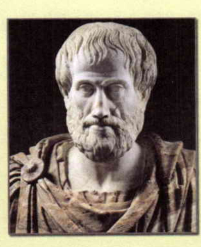
فكان المنطق هو العلم الذي يبيّن لنا قواعد التفكير الصحيح، ويعلّمنا كيفية انتخاب المعلومات المناسبة لما نطلبه انتخاباً صحيحاً، وكيفية التأليف الصحيح بينها، بحيث يوصلنا إلى ما نطلبه، وهو العلم بالمجهول الذي واجهناه.

فصناعة المنطق تعلمنا طريقة التفكير الصحيح من جهة المادة والصورة معاً، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ومن هنا انقسّمت صناعة المنطق إلى منطق صوري، نتعلم فيه صورة التأليف الصحيح بين المعلومات، ومنطق مادي نتعلم فيه قواعد الانتخاب الصحيح للمعلومات.



الأمر الثاني: واضع العلم



أول من دوّن القواعد المنطقية في كتاب مخصوص هو الحكيم اليوناني أرسطو طاليس في القرن الرابع قبل الميلاد، وهو أعظم حكماء اليونان، وكان تلميذا لأفلاطون، وقد تمت ترجمة كتابه (المنطق) في العالم الإسلامي على يد حنين بن إسحاق (٨٠٩م - ٨٧٩م) ثم أعقبه علماء المسلمين بعد ذلك بالشرح والتحقيق، كالمعلّم الثاني الفارابي(٨٧٤م - ٩٥٠م)، والشيخ الرئيس ابن سينا (٩٨٠م. ١٠٣٧م) وأبي الوليد ابن رشد (١١٢٦م-١١٩٨م)، ثم الفيلسوف الكبير المحقق الداماد (٩٧٠هـ - ١٠٤١هـ).

وما زال هذا العلم حياً شامخاً عصياً على النقض الصحيح أمام المشككين إلى يومنا هذا، وما ذلك إلا لبداهة قواعده، ورسوخها وكونها نابعة من الفطرة الإنسانية. وقد قيل بأنّ الحكيم أرسطو إنّما سمي بالمعلم الأول لأنّه أوّل من أسّس قواعد التعليم المدرسي.

وهم وتنبيه:

توهم بعض المفكرين الغربيين والتابعين لهم من المثقفين العرب والمسلمين أن القواعد والأصول المنطقية إنما تمثّل وجهة نظر أرسطو الخاصة به في التفكير، وأنهم غير ملزمين بها، بل لكل مفكّر طريقته الخاصة في التفكير دون أيّ قيود تفرض عليه، إلاّ أنّ هذا الوهم



مدفوع، باعتبار أنّ أرسطو لم يُملِ علينا وجهة نظره، وإنّما اكتشف هذه القواعد من خلال تشريحه طبيعة التفكير الإنساني وفسيولوجية عمل العقل، كما سنبين ذلك في مطاوي البحث المنطقي، فمثله كمثل الطبيب الذي اكتشف مكونات الجسم الإنساني، وفسيولوجية عمله بالتحليل العلمي الدقيق، والمشاهدات القطعية، فليس لنا بعد ذلك أن نقول إنّما هي وجهة نظر الطبيب الفلاني التي يريد أن يفرضها علينا.

وليست هذه دعوة للتقليد الأعمى، بل الباب مازال مفتوحاً أمام المزيد من التحقيق والتدقيق والتوسعة في هذه القواعد المنطقية العريقة والدقيقة بشرط أن نسلك الطريق العلمي الموضوعي.

و هذا التوهم منشؤه في الواقع إمّا عدم أو قلة الاطلاع على المنطق الأرسطي وقواعده ـ كما هو الغالب ـ حيث لم يقدّموا لنا شيئاً جديداً أو بديلاً عن هذه القواعد العلمية المحكمة، وإمّا أن يكون هؤلاء المشككون من العبثيين والسفسطائيين الذين يريدون التمرّد والخروج على القانون التفكيري، بحيث لا يحاسبهم أحد على ما يقولون، الأمر الذي يؤدي إلى شيوع الفوضى والتهتك الفكري، كما هو المشاهد في وقتنا الحاضر ـ للأسف ـ في المدارس الفكرية الغربية الحديثة.



الأمر الثالث: مبادئ العلم

ويـراد بها مجموعة القضايا والمفاهيم التي يعتمدها الباحث في تحقيـق مسـائل العلـم، ويشـترط فيهـا أن تكـون إمّـا بينـة بذاتها (بديهية) أو مبينة في علم سابق، وتعرف أيضاً بـ(ما منه البرهان).

فمبـادئ علـم المنطـق هـي القضايـا البديهيـة الفطريـة التي لا يختلـف علـى صحتهـا اثنـان، كاسـتحالة اجتمـاع أو ارتفـاع النقيضين، أو قضايا يقينية قريبة من البديهية يُصدَّق بها بمجرد تصورها والتأمل فيها، كقضية مساوي المساوي مساوي، ومن هنا كان علم المنطق لا يعتمد في مبادئه على علم سابق عليه.

الأمر الرابع: موضوع العلم

ويسمى أيضاً (ما له البرهان)، وهو المحور الذي تدور حوله مسائل العلـم، ويبحـث فـي كل علـم عـن أحكامـه الخاصـة المسـماة بالعوارض الذاتية؛ ولذا قيل إنّ العلوم إنّما تتمايز بموضوعاتها.

فموضـوع علـم المنطـق: هـو المعـرِّف والدليـل، فالمعـرِّف هو ما يكتسـب بـه العلـم التصـوري، والدليـل هـو مـا يكتسـب بـه العلم التصديقـي، ويبحـث عن أحكامهمـا في هذه الصناعـة. ولتوضيح موضوع المنطق لابدّ من بيان مطالب:

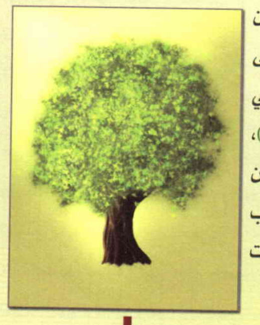


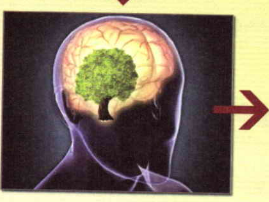


المطلب الأول: مراتب وجود الشيء

هناك أربع مراتب لوجود الأشياء، مرتبتان حقيقيتان لا تختلفان باختلاف الشخص، ومرتبتان اعتباريتان تختلفان باختلافه.

فالحقيقيتان هما وجود الشيء في الخارج ويسمى بـ(الوجود العيني)، ووجود الشيء في الأذهان ويسمى بـ(الوجود الذهني أو الصورة المعلومة)، والاعتباريتان هما وجوده في اللفظ ويسمى بـ(الوجود اللفظي)، ووجوده في الكتابة ويسمى بـ(الوجود الكتبي)، وهاتان المرتبتان وضعيتان تختلفان بين الناس بحسب الأوضاع المختلفة لألفاظ اللغات وحروف الكتابة.









المطلب الثاني:

حقيقة العلم وأقسامه

العلم	
الحضوري	الحصولي
	الإدراك الحسي
	الإدراك الخيالي
	الإدراك العقلي

العلم: هو حضور المعلوم عند العالم. وحضور المعلوم يكون إمّا بوجوده الخارجي، أو بصورته، ثم العلم بحسب نوع حضور المعلوم ينقسم إلى قسمين:

١- **العلم الحضوري:** وهو حضور المعلوم بوجوده العيني الخارجي عند العالم، ومثاله علمنا بوجود ذواتنا وحالاتها المختلفة، كعلمنا بالعطش والجوع والخوف والألم...الخ، وهذا القسم لا تتعلق به الأبحاث المنطقية.

٢- **العلم الحصولي:** وهو حضور صورة المعلوم عند العالم، فهنا ثلاثة أشياء عالم وهو الشخص الحاصل عنده صورة الشئ، وصورة يصطلح عليها معلوم بالذات، وتمثّل الوجود الذهني للشيء، وشيء خارجي يصطلح عليه معلوم بالعرض، ويمثّل الوجود الخارجي للشيء.

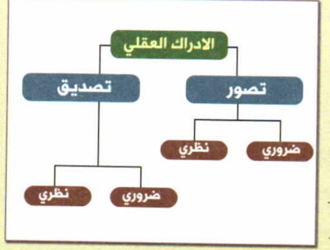
ثم إنّ العلم الحصولي على ثلاث مراتب:

أ- **الإدراك الحسي:** وهو حضور الصور الحسية المجسمة للأشياء عند الذهن، عندما يكون مواجهاً أو متصلاً بتلك الأشياء عن طريق واحدة من حواسه الخمسة.



ب - الإدراك الخيالي: وهو حضور نفس الصور المحسوسة المجسمة عند الذهن، ولكن في غير حال المواجهة بل بعد انقطاعها، ومثاله عندما يتخيل الإنسان صور الأشخاص أو الأماكن التي شاهدها سابقاً.

ج - الإدراك العقلي: وهو إدراك المعاني الكلية المجردة عن المادة وآثارها، كمعنى العدل والحرية وكمعنى الإنسان بما هو حيوان ناطق، لا الصورة الحسية أو الخيالية المجسمة له.



وتنقسم مرتبة الإدراك العقلي من العلم الحصولي إلى قسمين، وهما:

التصور: وهو فهم المعنى التفصيلي للشيء، وهو إمّا تصور بسيط، كتصور معنى الحيوان بما هو (جسم نامي حساس متحرك بالإرادة) أو تصور مركب، كتصور معنى (العالم حادث).

التصديق: وهو الحكم على المعنى المتصوَّر بما هو حاكي عن الواقع، وهو مختص بالمركبات الخبرية القابلة للصدق والكذب التي تسمى بالقضايا. والحكم هنا في الواقع يتعلّق بمحكي القضية أو مفادها، مثل قولنا: (النار حارة) أو (النفس مجردة)، فالنفس عندما تتصور طرفي القضية والنسبة بينهما، إمّا أن ترجح أحد طرفي النقيض على الآخر وتذعن به أو لا تذعن، فمثلاً قضية النفس مجردة أو غير مجردة، فإن رجحت أحد الطرفين فهو التصديق، وإن لم ترجح فهو مجرد تصور مركب لا تصديق فيه وهو الشك.



والتصديق له نحوان:

التصديق اليقيني: وهو ترجيح النفس لأحد طرفي النسبة في الخبر من دون أن تحتمل الطرف الآخر.

التصديق الظني: وهو ترجيح النفس لأحد طرفي النسبة في الخبر مع احتمال الطرف الآخر.

وأمّا الشك، وهو تساوي طرفي النسبة في الاحتمال، فليس من أقسام التصديق؛ إذ لا ترجيح فيه.

ثم إنّ العلم الحصولي بكلا قسميه (التصور والتصديق) ينقسم إلى: ضروري (بديهي) وهو الواضح أو البيّن الذي لا يحتاج إلى توضيح أو اكتساب، ونظري (كسبي) وهو غير البيّن الذي يحتاج إلى توضيح أو اكتساب، وعليه فالأقسام أربعة :

التصور البديهي: وهو تصور المعنى من دون توقّفه على معرِّف يوضحه، كتصورنا لمعنى الوجود أو العدم.

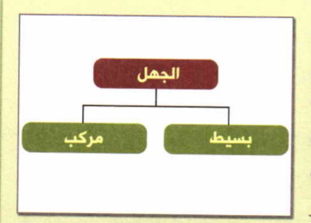
التصور النظري: وهو تصور المعنى المتوقف على معرِّف يوضحه، كتصورنا لمعنى النفس أو الجن.

التصديق البديهي: وهو الحكم على الخبر بعد تصوره دون الاحتياج إلى دليل يثبته أو ينفيه لوضوحه في نفسه، كالحكم بأنّ الكل أعظم من الجزء.

التصديق النظري: وهو الحكم المفتقر إلى الدليل المثبت لصحة الخبر، لعدم وضوحه في نفسه، ككون العالم حادث، والنفس مجردة.



المطلب الثالث:
الجهل وأقسامه



الجهـل: هو مـا يقابل العلم، فهـو عدمـه، وبما أنـه يقابل العلم فإنه ينقسم بانقسامه، فكمـا أنّ العلـم تصـوري وتصديقـي كذلـك الجهل، غير أن الجهـل التصوري هو عـدم فهم المعنى وعدم تصوره، والجهـل التصديقي هو عدم حكم النفس وترجيحها لأحد طرفي النقيض.

وللجهـل انقسـام أخـر باعتبار التفـات صاحبه إلى جهلـه وعدمه، حيث ينقسم إلى:

١. **الجهل البسيط:** وهو عدم العلم بالواقع مع التفاته إلى جهله.

٢. **الجهـل المركب:** وهو عدم العلم بالواقع مع عدم التفاته إلى جهله، بل يعتقد بأنه عالم به.

والقسم الثاني من الجهل خطير جداً؛ لأن صاحبه لا يطلب العلم، بـل لا يقبـل بأن يتعلم؛ لاعتقاده بأنّه من أهـل العلم والمعرفة مع أنـه جاهـل؛ ولذا يقـول الأمام علي ﷺ : (الرجـال أربعة: رجل يدري ويدري أنه يدري فذاك عالم فاسـألوه، ورجل لا يدري ويدري انه لا يـدري فـذاك مسترشـد فأرشـدوه، ورجـل لا يدري ولا يـدري أنه لا يدري فذاك جاهل فارفضوه، ورجل يدري ولا يدري انه يدري فذاك نائم فأنبهوه)[1].

(١) الكراجكي، ابو الفتح محمد بن علي،معدن الجواهر: ص٤١.

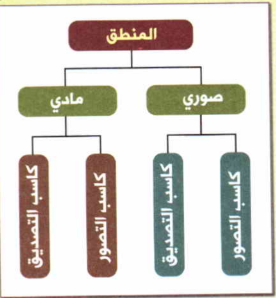




وممّا تقدّم يُعلم أنّ علم المنطق يعلمنا كيف نصطاد المجهول التصوري بالمعلوم التصوري، وكيف نكتسب المجهول التصديقي بالمعلوم التصديقي. كما أن الوسيلة الصحيحة الكاسبة للتصور تسمى بالمعرِّف، والوسيلة الصحيحة الكاسبة للتصديق تسمى بالحجة أو الدليل. وكل واحد من المعرِّف والحجة يُبحَث عنه تارة بلحاظ المادة وأخرى بلحاظ الصورة.

الأمر الخامس: مسائل العلم

ويقال له أيضاً ما عليه البرهان، وهي كل ما يراد تحقيقه وإثباته في العلم.



والمسائل المبحوث عنها في المنطق على نحوين، نحو يتعلق ببيان كيفية ترتيب الحدود والأدلة، ونحو يتعلق ببيان نوعية القضايا والمواد المأخوذة فيها.



وعلى هذا الأساس قسّموا علم المنطق إلى قسمين:

١- **المنطق الصوري**: ويبحث فيه عن كيفية ترتيب المعقولات على الصورة المناسبة للمطلوب لاكتساب التصور والتصديق. وبعبارة أخرى: كيفية تأليف المعرِّف، والدليل من مفرداتهما، وهذا القسم من المنطق فيه بابان، باب المعرِّف وباب الدليل. وقد وضع المناطقة مقدمة لباب المعرِّف تسمى بالكليات الخمسة. كما وضعوا مقدمة لباب الدليل تسمى بالقضايا، فأصبح المنطق الصوري مؤلفاً من أربعة أبواب: الكليات الخمسة (إيساغوجي)، المعرِّف، القضايا (بارامنياس)، القياس(أنالوطيقا الأولى)، وتوابعه من التمثيل والاستقراء.

٢- **المنطق المادي** (الصناعات الخمسة): ويبحث فيه عن تحديد شرائط المواد التصديقية لا غير، والتي يجب أن تستعمل في الأقيسة المختلفة، والتي بتبعها انقسمت الأقيسة إلى خمسة أقسام: البرهان، الجدل، الخطابة، المغالطة، الشعر، وكل قسم من هذه الأقيسة يبحث عنه في باب خاص، تعرف بالصناعات الخمسة، وهي:

البرهان (أنالوطيقا الثانية)، **الجدل** (طوبيقا)، **الخطابة** (ريتوريقا)، **المغالطة** (سفسوطيقا)، **الشعر** (بويطيقا).

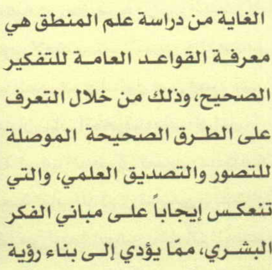
ومجموع هذه الأقسام التسعة تمثل أبواب علم المنطق التي سنتناولها في هذا الكتاب.

وهذه الأمور الثلاثة الأخيرة (مبادئ العلم ـ موضوع العلم ـ مسائل العلم) تعرف باسم ماهية العلم.



الأمر السادس : الغاية من العلم وفائدته





الغاية من دراسة علم المنطق هي معرفة القواعد العامة للتفكير الصحيح، وذلك من خلال التعرف على الطرق الصحيحة الموصلة للتصور والتصديق العلمي، والتي تنعكس إيجاباً على مباني الفكر البشري، ممّا يؤدي إلى بناء رؤية كونية صحيحة واقعية، وما يترتب عليها من إيديولوجية حقة، تعيّن في النهاية سلوك الإنسان في الدنيا، ومصيره في الآخرة.

ومرادنا من الرؤية الكونية مجموعة الآراء والنظريات الفلسفية العامة حول وجود الإنسان والعالم ومبدئهما، والتي يعبر عنها في علم العقائد بأصول الدين.



ونريد من الإيديولوجية مجموعة النظم والقوانين العامة التي تحكم سلوك الإنسان في حياته الدنيا، وهي متفرعة عن الرؤية الكونية، وتسمى بفروع الدين.

والذي لا يتقن قواعد المنطق أو لا يراعيها عند التطبيق فهو في معرض الانحراف الفكري.



وهم وتنبيه:

ربما يقال إن عدم بيان الأنبياء عليهم السلام للقواعد المنطقية - مع أنّهم جاؤوا لهداية البشر وانتشالهم من الانحراف العقائدي والأخلاقي السلوكي - يعد خير دليل على إبطال دعوى المناطقة من كون كل من لم يدرس المنطق فهو في معرض الانحراف؛ إذ لو كان الأمر كما يدّعون لكان الأنبياء أولى به من غيرهم وإلاّ لكانوا - حاشاهم - قد قصّروا في مهمتهم ولم يخلّصوا الأمم من الانحراف.

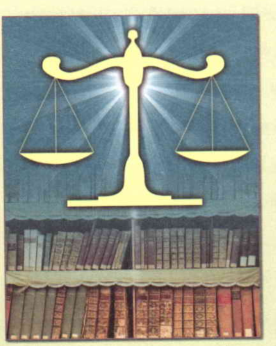
والجواب: أن الفطرة العقلية السليمة والتي هي أساس علم المنطق تكفي لفهم دعوة الأنبياء ﷺ العامة البسيطة المناسبة للفطرة، حيث إن دعوتهم ﷺ موجهة إلى جميع الناس ومبنية على بيان العقائد الدينية بنحو بسيط وإجمالي بعيدا عن التعقيدات المدرسية التفصيلية التخصصية، ودعوا الناس بعدها إلى اعتماد السلوك العملى بامتثال الاحكام الشرعية والتعاليم الأخلاقية السامية التى تلقوها عن طريق الوحى، والمؤدية إلى تكامل الإنسان ووصوله إلى مقام القرب الإلهي.

وإنما جعلت صناعة المنطق لمن أراد أن يتعمق في بحار المعرفة بنحو تخصصي ليكون من العلماء والمحققين.

فكما أن الإنسان إذا جلس على شاطئ البحر لم يحتج أن يتعلم فن السباحة، وإنما يتعلمها من أراد الغوص في لجج البحار، وكذلك سائر الصناعات والفنون، حيث إنها واجبة على من أراد التخصص فيها لاغير.



الأمر السابع: مرتبة العلم بين العلوم



تقدم أن صناعة المنطق تبين لنا طريقة التفكير الصحيح وشروطها، فهو من العلوم الآلية التي لا تطلب لذاتها، بل هو آلة لتحقيق ودراسة مسائل العلوم الأخرى؛ ولذا أطلق عليه البعض اسم خادم العلوم، ممّا يجعله متقدماً في التحصيل على سائر العلوم؛ ليكون ذهن الطالب مرتباً ومسلحاً بقواعد التفكير الصحيح قبل الورود في المباحث العلمية.

الأمر الثامن: المنهج المتبع

المنهج المتبع في تحقيق مسائل علم المنطق هو المنهج البرهاني العقلي. في صورته الفطرية البسيطة. الذي يعتمد على مبادئ بديهية بينة بذاتها، من حيث المادة، وترتيبها على هيئات بديهية بينة الإنتاج أيضاً.

وإلى هنا نكون قد انتهينا من بيان الرؤوس الثمانية لصناعة المنطق، ووصلنا إلى مشارف المباحث الرئيسة لهذا العلم.



القسم الأول

المنطق الصوري





القسم الأول

المنطق الصوري

وفيه أربعة أبواب

مقدمة تمهيدية:

من أهم الركائز التي يبتني عليها التواصل الفكري بين طبقة العلماء والمثقفين من أبناء المجتمع البشري هي اللغة التي يتحاورون بها ويتبادلون من خلالها الآراء والأفكار، كما أنّ لكل أهل صناعة وعلم مصطلحات خاصة بهم، وأنّ الغموض وعدم التعرّف على هذه المصطلحات هو السبب في كثير من الشبهات والشكوك التي تثار حول بعض العلوم وبالخصوص العلوم العقلية، فإنّ من أكبر المشاكل التي يعاني منها المثقفون في عصرنا الحاضر هي الجهل باللغة العقلية المنطقية، والذي أدّى بدوره إلى عدم انتشار هذه العلوم بين طائفة كبيرة منهم؛ ولذا أُضيف لأبواب المنطق مقدمة يبيّن فيها بعض مفردات هذا العلم، من قبيل الدلالة والمفهوم والمصداق والكلي والجزئي، ليسهل على غير المتخصصين أو المبتدئين فهم هذه العلوم وانتشارها بينهم، وهذا ما سنشير إليه من خلال بيان أمور:



الدلالة

- عقلية
- طبيعية
- وضعية

المفهوم والمصداق

- الكلي
- الجزئي

النسب الأربعة

- التساوي
- عموم وخصوص مطلق
- عموم وخصوص من وجه
- تباين



الأمر الأول: الدلالة

تقدم أنّ غرض المنطقي يتعلق بالبحث عن قواعد التفكير الصحيح مادة وصورة، وهو بحث عن المعاني؛ غير أن تبادل هذه المعاني ونقلها إلى الآخرين لا يمكن إلا من خلال وسائل التفاهم الخاصة التي تواضع عليها أبناء البشر، من قبيل اللغة والكتابة والإشارة، والوسيلة الأكثر استعمالاً في إيصال المعاني هي اللغة المكوّنة من مجموعة ألفاظ، ممّا دعا المناطقة إلى البحث عن علاقة هذه الوسائل وكيفية دلالتها على معانيها؛ ليتمكن بعد ذلك من ضبط التفاهم مع الآخرين، فالمنطق يدرس أحكام اللغة أولاً من جهة عامة من دون اختصاص بلغة خاصة، وثانياً يبحث عن الجوانب التي أهملها علماء اللغة، فلا يرد عليه بأن علوم اللغة تكفينا عن دراسته.

تعريف الدلالة: انتقال الذهن من تصور شيء معين إلى تصور شيء آخر بينهما علاقة ما، فالشيء الأول يسمى **دالاً**، والآخر يسمى **مدلولاً**، وعملية انتقال الذهن من الدال إلى المدلول تسمى **دلالة**.

إلاّ أنّ التلازم بين الدال والمدلول منشؤه أحد ثلاثة أمور:

العقل أو **الطبع** أي يقتضيها طبع الشيء، أو **الاعتبار والوضع**، وبسبب هذا التنوّع في طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول انقسمت الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

١. **الدلالة العقلية:** وهي الدلالة الناشئة من تلازم عقلي بين الدال والمدلول، كأن يكون أحدهما علة والآخر معلولاً، مثل دلالة ضوء النهار على الشمس.





٢. الدلالة الطبعية: وهي الدلالة الناشئة من تلازم بين الدال والمدلول سببه الطبع، كدلالة صوت السعال على ألم الصدر.

٣. الدلالة الوضعية: وهي الدلالة الناشئة من تلازم بين الدال والمدلول سببه الوضع والاعتبار، وتنقسم - بحسب طبيعة الدال الموضوع - إلى قسمين:

أ. لفظية: وهي دلالة ناشئة من تلازم وضعي اعتباري بين اللفظ والمعنى.

وهذا القسم من الدلالة على أنواع؛ إذ قد يدل لفظ واحد على معاني متعددة ومتباينة، فيسمى بالمشترك اللفظي، كدلالة لفظة العين على العين الجارية والباصرة والمثمن والجاسوس ....، وقد يدل اللفظ الواحد على معنى واحد لا غير، كدلالة لفظة الإنسان على معناه ويسمى بالمختص.

ب. غير لفظية: كدلالة العلامات المرورية على ما وضعت له.

ثم إنّ الدلالة اللفظية تنقسم - بحسب دلالة اللفظ على المعنى - إلى ثلاثة أقسام:

١- مطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه.

٢- تضمنية: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ الكتاب على ورقه فقط.

٣- التزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى آخر غير المعنى الموضوع له، لعلاقة بينهما، كدلالة لفظ القلم على القرطاس، أو لفظ الضاحك على الإنسان.





الأمر الثاني: المفهوم والمصداق:

المفهوم: هو الصورة الذهنية الحاكية عن الشيء.

المصداق: هو كل ما ينطبق عليه المفهوم، كزيد في الخارج الذي ينطبق عليه مفهوم الإنسان.

وينقسم المفهوم إلى كلي وجزئي:

المفهوم الكلي: وهو المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض، كمفهوم الإنسان الذي يمكن أن يصدق على زيد وبكر وعمر...الخ.

والمفهوم الكلي قد يقال على أفراده ومصاديقه بنحو واحد بلا تفاوت ويسمى بالمتواطئ، كانطباق الإنسان على زيد وعمرو وبكر، وقد يقال على مصاديقه بالتفاوت، ويسمى بالمفهوم الكلي المشكك، كمفهوم الوجود الذي يقال على الباري تعالى والإنسان، حيث يتفاوت بالتقدم والتأخر، وكمفهوم السواد الذي يقال على أفراده بالتفاوت.

المفهوم الجزئي: وهو المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض، كمفهوم هذا الكتاب ومفهوم زيد هذا.

وهناك مصطلح آخر للجزئي، وهو الجزئي الإضافي، ويعرَّف بأنّه المفهوم الكلى بلحاظ مفهوم كلي فوقه أوسع منه، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، فإنّ الإنسان بالقياس إلى الحيوان يسمى جزئياً إضافياً، وإن كان بالقياس إلى ما تحته كلي.



ملاحظات هامة

الأولى: جميع المفاهيم كلية بالذات؛ لأنها مرتبطة بعالم الذهن، وأمّا التشخّص والجزئية فوعاؤها الخارج، ومن هنا فلا تكون المفاهيم جزئية إلا بربطها بالخارج عن طريق الإشارة الخارجية، إمّا الحسية، كزيد هذا، أو العقلية كالإشارة إلى الباري تعالى أثناء الصلاة، فالتشخّص بالذات للأمور الخارجية، وأمّا ما يرتبط بها من المفاهيم فهو تشخّص بالعرض.

الثانية: قد يتسبب التشابه اللفظي بين كلمتي الكل والكلي والجزء والجزئي في الالتباس عند البعض، ممّا يؤدي إلى إعطاء أحكام بعض هذه المفاهيم إلى البعض الآخر، ومن أجل ذلك ينبغي لنا أن نبيّن الفرق بين نسبة الكلي إلى جزئيه، ونسبة الكل إلى جزئه؛ لئلا يقع الطالب في هكذا خلط، والفرق بينهما يكون من جهات متعددة:

الأولى: الكلي يصدق على الجزئي، كقولنا: زيد إنسان، بينما الكل لا يصدق على الجزء، فلا يقال: الرأس إنسان.

الثانية: الكلى والجزئي في الذهن، بينما الكل والجزء قد يكونان في الذهن،كأجزاء المفهوم، وقد يكونان في الخارج، كأجزاء الجسم الخارجي.



الثالثة: الكلي جزء من مفهوم الجزئي الذي تحته، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، فإنّ مفهوم الحيوان جزء مفهوم الإنسان الذي هو جزئي إضافي للحيوان.

بينما الكل لا يكون جزءاً من الجزء، وإنّما العكس هو الصحيح، كقولنا: الرأس جزء بدن الإنسان.

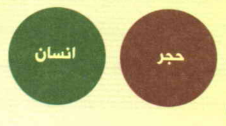


الأمر الثالث: النسب الأربع

إذا لوحظت النسبة بين المفاهيم الكلية المتغايرة من جهة انطباق بعضها على مصاديق البعض الآخر، فإنّها تكون على أربعة أقسام، وهي:

١- التساوي: وتكون بين مفهومين متطابقين في مصاديقهما تطابقاً تامّاً، مثل مفهوم الإنسان ومفهوم الناطق، فإنّ مفهوم الإنسان ينطبق على جميع مصاديق الناطق، وكذا مفهوم الناطق ينطبق على جميع مصاديق الإنسان ، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين متطابقتين تماماً.





٢- التباين: وتكون هذه النسبة بين مفهومين ليس بينهما أي اشتراك في المصاديق، مثل مفهوم الإنسان ومفهوم الحجر، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين متجاورتين، ليس بينهما أيّ اشتراك.

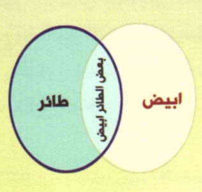


٣- العموم والخصوص المطلق: وتكون بين مفهومين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر وزيادة، بينما لا ينطبق المفهوم الآخر إلاّ على بعض مصاديق الأول، كمفهوم الحيوان ومفهوم الإنسان، فإنّ مفهوم الحيوان ينطبق على جميع مصاديق الإنسان وزيادة، بينما مفهوم الإنسان لا ينطبق إلاّ على بعض مصاديق الحيوان، وهي مصاديق الإنسان نفسه، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين أحدهما في داخل الأخرى.



٤- العموم والخصوص من وجه:

وتكون بين مفهومين ينطبق كلّ منهما على بعض مصاديق الآخر، بمعنى أنّ كلا المفهومين يشتركان في بعض المصاديق، ويختص كل منهما بمصاديق لا ينطبق عليها الآخر، مثل مفهوم الطائر ومفهوم الأبيض، ويمكن أن يمثل لهما بدائرتين متداخلتين في جزء منهما.



وإلى هنا تنتهي هذه المقدمة التمهيدية لنصل إلى الباب الأول





الباب الأول

الكليات الخمسة

- الذاتي
- العرضي
- اعتبارات الكلي



الباب الأول

الكليات الخمسة

(الإيساغوجي)

ذكرنا سابقاً بأنّ باب الكليات الخمسة بمثابة المقدمة التمهيدية لباب المعرِّف الكاسب للتصور، بمعنى أنّه يُبيِّن في هذا الباب المواد التي يتألف منها التعريف، فإنّ أيّ مفهوم كلي في الذهن إذا لم يكن واضحاً بذاته، وأردنا أن نعرّفه بمفهوم آخر أوضح منه، فإمّا أن نعرّفه بمفهوم داخل في حقيقته مقوِّم لها، وإمّا أن نعرِّفه بمفهوم خارج عن حقيقته عارض عليها.

والنحو الأول من المفاهيم تسمى بالمفاهيم الذاتية، بينما يسمى النحو الثاني منها بالمفاهيم العرضية؛ لأنّها تعرض الشيء بعد تقومه في ذاته. ثم إنّ كل واحد من المفاهيم الذاتية أو العرضية، إمّا أن يكون عامّاً، بحيث يعم الشيء المعرَّف وغيره، وإمّا أن يكون مختصاً به لا غير.

وسوف نتعرض لكل واحد من هذه الأقسام بالتفصيل، فنقول:

أولاً: الذاتي

ذات الشيء هي حقيقته و ماهيته، والذاتي هو المعنى الكلي الذي يقوّم ذات الشيء غير خارج عنها، بمعنى ما لا تتحقق تلك الذات إلا به، وتنتفي بانتفائه، ومثله كمثل الجدار والسقف للبيت، وهو على ثلاثة أقسام:



١- النوع: وهو تمام ذات الشيء وحقيقته بالنسبة لأفراده، كالإنسان بالنسبة لزيد وعمرو وبكر، وهو مفهوم مركب من أجزاء.

٢- أجزاء الذات المقومة لها، وتنقسم إلى معنى عام ومعنى خاص:

أ. الجنس: وهو الجزء المقوم للحقيقة المشترك بينها وبين حقائق أخرى، كالحيوان بالنسبة لأنواعه من الإنسان والفرس والبقر.

ب. الفصل: وهو الجزء المقوم للحقيقة المختص بها دون غيرها، كالناطق بالنسبة للإنسان، والصاهل بالنسبة للفرس.

تتمة: المفاهيم الذاتية تتقدّم على ما تقوِّمه من الحقائق، فالنوع يتقدم على أفراده المقوِّم لها، والجنس والفصل يتقدمان الذات المركبة منهما، وذلك من جهتين:

١. التقدم عليها بالتصور.

٢. التقدم بالتقرّر والتجوهر.

ثانياً: العرضي

وهو المعنى الكلي الذي يلحق الذات، ويحمل عليها بعد تقوّمها بجميع ذاتياتها، فهو متأخر عنها في التصور، كالزينة والتصاميم الهندسية التي تلحق البيت بعد تمامه، وكما أنّ الذاتي قد انقسم إلى عام وخاص، كذلك العرضي ينقسم إلى قسمين:



١- العـرض العـام: وهو المعنـى العرضي الذي يحمـل على النوع وعلـى غيره مـن الأنـواع، كالماشـي بالنسـبة للإنسـان والفرس والبقر وغيرها.

٢-العـرض الخـاص(الخاصـة): وهو المعنـى العرضي المختص بنـوع واحد، ولا يحمل على نوع آخر، كالضاحك والكاتب بالفعل بالنسبة للإنسان.

ثـم إنّ العرضـي قـد يكون لازمـاً، كالزوجيـة للأربعـة، وقد يكون منفكاً، كالبياض للجسم.

فتحصّل: أنّ هذه المعاني التي تسمى بالكليات الخمسة، تنقسم إلـى ذاتيـة، وهي ثلاثـة: النوع والجنـس والفصـل، وعرضية، وهي اثنان: العرض العام والخاصة.

ومـن هـذه المعانـي الكليـة الخمسـة تتكـوّن مـواد التعريـف (**المعرِّف**)، كما سيأتي.



اعتبارات الكلي:

يمكـن للعقل أن يلحـظ الكلى بثلاثة لحاظـات تختلف من حيث الاعتبار:

الأول: أن يلحظ نفس مفهوم الكلي، العارض للأشـياء في الذهن، ويسمّى بالكلي المنطقي، وهو مقسم الكليات الخمسة.

الثانـي: أن يلحـظ الـذات المتصفـة بالكليـة، ويسـمّى بالكلـي الطبيعـي أو الماهية، كالإنســان من حيث هـو هو، وإطلاق الكلي على هذا القسـم مجازاً؛ من باب تسـمية الشـيء باسم وصفه، وما يعرضه في الذهن من الكلية.

الثالـث: أن يلحظ العقل مجموع العـارض والمعروض في الذهن، بمعنـى أنّـه يلحـظ الماهيـة المتصفـة بالكليـة، ويسـمى بالكلي العقلي؛ لأنّه لا وجود له إلا في العقل، كالإنسان الكلى في الذهن.

وهذه الاعتبارات متفاوتة ومختلفة فيما بينها، فعلى الباحثين أن يبينـوا مرادهم منها في البحث، فإنّ عدم التفريق بينها يؤدى إلى اختلاف الأحكام العقلية والخلط بينها، ممّا يوقع في المغالطات الكثيرة.



تذكرة:

مـن الواضـح أن الكلي باللحاظ الأول (الكلـي المنطقي)، والثالث (الكلـي العقلي) غيـر موجودين في الخارج، وإنمـا هما في الذهن فقط، وأمّا الكلي بالمعنى الثاني، المسـمى بالكلي الطبيعي، فهو متحقـق فـي الخارج بتحقـق أفـراده، والبحث الوجـودي عن هذه المعاني على عهدة البحث الفلسفي.



الباب الثاني

المعرِّف

- الحد
- الرسم



الباب الثاني

المعرِّف

المعرِّف هو كاسـب التصور، أي الأداة التي نتصور بها الأشياء، ونتعرف بها على معانيها التفصيلية بنحو صحيح.

فوظيفـة هـذا البـاب هـي بيـان كيفيـة انتخـاب المـواد اللازمـة للتعريـف، وكيفيـة ترتيبهـا علـى الصـورة الصحيحـة، مـن أجل الوصول إلى تصوّر الشيء على ما هو عليه في الواقع ونفس الأمر .

أمّـا مـن جهة المادة، فإنّه يعطي الضابطـة الكلية لما يتألف منه التعريـف المنطقـي، حيث يقسـم علـم المنطق التعريـف إلى ما يكـون بالمفاهيـم الذاتيـة فقـط أو بالعرضيـة، بحسـب غـرض الباحـث، فإن كان الغرض منه معرفة حقيقة الشـيء، فلا بد من التعريف بالقسـم الأول المكوّن من الذاتيات فقط، والذي يسـمّى بالحـدّ، وإن كان غرضـه تمييز الشـيء عن غيره فيكفيه القسـم الثانـي المكـوّن مـن العرضيـات وحدهـا أو مـع الذاتيـات العامة، والذي يسمى بالرسم.

وكل واحد من الحد والرسم ينقسم إلى قسمين تام وناقص:

الحـد التـام: وهـو تعريـف الشـيء بجميـع المفاهيـم الذاتيـة الداخلـة في حقيقتـه، بمعنى تعريفه بالجنـس القريب والفصل، كتعريف الإنسان بأنّه حيوان ناطق.

الحـد الناقص: وهـو تعريف الشـيء ببعض المفاهيـم الذاتية، وسُمّي بالناقص؛ لأنه لا يعكس تمام الحقيقة، كتعريفنا الإنسان بأنه جسم ناطق.



الرسم التام: وهو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضية وحدها أو مع بعض الذاتيات، كأن يكون بالجنس القريب والخاصة، بحيث يتميّز عن سائر الأنواع تميّزاً تاماً، كتعريفنا **الإنسان بأنه حيوان كاتب.**

الرسم الناقص: هو تعريف الشيء بالمفاهيم العرضية التي لا تميّزه تمييزاً تاماً، كقولنا : **الإنسان حيوان ماشي**، حيث يتميز بذلك عن بعض الأنواع الحيوانية كالزواحف مثلا ،لا كلها، فإن التمييز قد حصل بما لا يعرض النوع بخصوصه.

ومن الواضح أن المواد الأفضل في التعريف هي المفاهيم الذاتية التي تعكس حقيقة الشيء، وتميزه عن غيره تمييزاً ذاتياً، على خلاف المفاهيم العرضية التي تميز الشيء فقط دون بيان حقيقته الذاتية. هذا من جهة المادة.

أمّا من جهة الصورة والترتيب، فينبغي أن نبدأ في التعريف بالمعاني العامة ثم نتلوها بالمعاني الأخص منها، لا العكس، حيث إن المعنى الأعم عادة ما يكون أوضح وأقرب إلى الذهن من المعنى الخاص، فنعرِّف الإنسان بأنه حيوان ناطق، لا بأنه ناطق حيوان.

كما أنّ صورة التعريف ـ الحد أو الرسم ـ التام الذي يستوفي

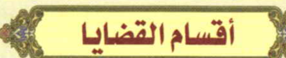


جميع المعاني المطلوبة فيه، مقدم على التعريف الناقص المتضمن لبعض المعاني دون البعض.

وإلى هنا نكون قد فرغنا من بيان كيفية اكتساب المجهول التصوري بالمعلوم التصوري الذي هو من المعاني الكلية الخمسة التي تشكل مواد المعرِّف، وفي كيفية ترتيبها على النحو الصحيح الذي يشكل صورة المعرِّف، وننتقل بعد ذلك للبحث الصوري لاكتساب المجهول التصديقي.



الباب الثالث



- الحمل وأقسامه
- أحكام القضايا



الباب الثالث

القضايا

بعد الفراغ عن بيان قواعد اكتساب المجهول التصوري مادة وصورة، نشرع بحول الله تعالى ببيان قواعد اكتساب المجهول التصديقي (الدليل)، وقد أشرنا فيما سبق إلى معنى التصديق، وذكرنا هناك أنّه حكم العقل بترجيح أحد طرفي النقيض على الآخر. وبيّنا أنّه مختص بالقضايا، باعتبارها الخبر القابل للصدق والكذب، فيتعلق حكم العقل وتصديقه بصدقها أو كذبها، ومن هنا كان البحث عن القضايا مقدمة للبحث التصديقي لتقدمه عليه بالطبع، وهذا ما دعانا إلى أنّ نستهلّ البحث التصديقي بهذا الباب الذي يتكفّل بيان القضايا وأنواعها، والتي تمثّل أجزاء الدليل الكاسب للتصديق.

تقسيمات القضية

- باعتبار اطراف النسبة الحكمية
- بلحاظ الإيجاب والسلب
- تقسيم الحملية باعتبار طبيعة الموضوع
- تقسيم الحملية باعتبار ثبوت النسبة
- تقسيم الشرطية المنفصلة باعتبار طبيعة التعاند

أقسام القضية

يمكن تقسيم القضايا إلى عدة تقسيمات من حيثيات مختلفة:

التقسيم الأول: تنقسم القضايا من حيث طبيعة أطراف النسبة الحكمية إلى حملية وشرطية:



أولاً . القضية الحملية: وهي القضية التي مفادها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه، وتتألف من ثلاثة أجزاء:

الموضوع: وهو المحكوم عليه بالإثبات أو النفي، سُمي موضوعاً باعتبار أنّ العقل يضعه أوّلاً ليحكم عليه.

المحمول: وهو ما يحكم به على الموضوع.

النسبة الحكمية: وهي ما يربط بين الموضوع والمحمول، ولولاها ما انعقدت القضية، وقد يذكر ما يدل عليها باللفظ، ويسمى الرابط، كقولنا: الإنسان هو حيوان، وقد يحذف كقولنا: الإنسان حيوان.

تذكرة: الحمل وأقسامه

الحمل: ويسمى أيضاً بالإيجاب، وهو الاتحاد بين شيئين بحيث يحكم بأن أحدهما هو الآخر. ولكي يصح حمل شيء على شيء لابد من افتراض جهتين بينهما، إحداهما جهة اتحاد تصحح الحمل، والأخرى جهة اختلاف، ليتمايز الموضوع عن المحمول. وبحسب طبيعة الاتحاد والاختلاف بينهما انقسم الحمل إلى قسمين:

١- الحمل الذاتي الأولي: وهو فيما إذا كان الاتحاد فيه بين المحمول والموضوع اتحاداً مفهومياً، بمعنى أن مفهوم المحمول



نفس مفهوم الموضوع، ويكون الاختلاف بينهما اختلافاً اعتبارياً، كالاختلاف من حيث التفصيل والإجمال، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، ويسمى بالذاتي لكون المحمول من ذاتيات الموضوع، ويسمى أيضاً أولياً ـ بديهياً ـ لوضوحه عند العقل.

٢- الحمل الشائع الصناعي: وهو فيما إذا كان الاتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المصداق، والاختلاف في المفهوم، كقولنا: الإنسان ضاحك، وهذا الحمل هو الشائع استعماله في العلوم، باعتبار أن المحمول في المطالب العلمية من عوارض الموضوع، لا من ذاتياته المقومة؛ إذ الذاتيات لا تطلب لوضوحها.

ثانياً ـ القضية الشرطية: وهي القضية التي مفادها وجود نسبة بين قضيتين أو سلب تلك النسبة، فإن كانت هذه النسبة هي التلازم والاتصال بين القضيتين سميت القضية بالشرطية المتصلة، كقولنا: إذا طلعت الشمس فالنهار موجود، وإن كانت هي العناد والانفصال سميت بالشرطية المنفصلة، كقولنا: (العدد إمّا زوج أو فرد).

ويسمى الطرف الأول للقضية الشرطية مقدماً (طلعت الشمس، العدد زوج)، والطرف الثاني يسمى تالياً (النهار موجود، العدد فرد).

وبما أن طرفي القضية الشرطية ـ المقدم والتالي ـ كانا جملة



تامة قبل دخول أداة الشرط عليهما؛ لذا فإن العقل حينما يحكم بصدقها أو كذبها ينظر إلى النسبة بين طرفيها لا إلى النسبة بين مفردات كل طرف؛ ولذلك فمن الممكن أن تصدق الشرطية رغم كذب طرفيها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا..﴾[1]، وقد تكذب رغم صدق طرفيها كقولنا: (لو كان الثلج أبيض لكان الإنسان عاقلاً).

التقسيم الثاني: تنقسم القضية بلحاظ الإيجاب والسلب. كيف القضية. إلى موجبة وسالبة، وبذلك تكون أقسام القضية بهذا الاعتبار أربعة:

١. حملية موجبة: ومفادها ثبوت شيء لشيء، أي ثبوت المحمول للموضوع، مثل: (العالَم حادث).

٢. حملية سالبة: ومفادها نفي شيء عن شيء، أي نفي المحمول عن الموضوع، مثل: (ليس العالَم قديماً).

٣. شرطية موجبة: ومفادها ثبوت الاتصال أو الانفصال بين قضيتين، مثل: (إذا طلعت الشمس فالنهار موجود)، (العدد إمّا فرد أو زوج).

٤. شرطية سالبة: ومفادها سلب الاتصال أو الانفصال بين قضيتين، مثل: (ليس كلما نزل المطر أجدبت الصحراء)، (ليس الجسم إمّا أبيض أو أسود).

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.



التقسيم الثالث: تنقسم القضية الحميلة باعتبار طبيعة موضوعها إلى:

١. ما كان موضوعها جزئياً، وتسمى بالقضية الشخصية، مثل: زيد قائم، وهذا القسم من القضايا لا يدخل في مسائل العلوم.

٢. ما كان موضوعها كلياً، وهي تنقسم بدورها إلى:

أ- ما يكون الحكم فيها منصبا على الموضوع بما هو كلي موجود في الذهن، مع قطع النظر عن أفراده الموجودة في الخارج، مثل: (الإنسان كلي)، (الإنسان نوع)، (الضاحك خاصة)، وتسمى بالطبيعية (الذهنية).

ب- ما يكون الحكم فيها منصبا على أفراد الموضوع في الخارج، ويكون الموضوع مجردَ مرآةٍ وعنوانٍ حاك عن تلك الأفراد، وهي على قسمين:

الأول: أن تكون كمية أفراد الموضوع المحكوم عليها مبينة، فتسمى محصورة أو مسورة، وهي على نوعين:

كلية: ويكون الحكم فيها منصبا على جميع الأفراد التي يحكي عنها الموضوع، مثل: (كل إنسان ضاحك)، (كل حيوان ماشي).

جزئية: ويكون الحكم فيها منصبا على بعض الأفراد التي يحكي عنها الموضوع، مثل: (بعض الإنسان كاتب بالفعل)، (بعض الحكام عدول).

الثاني: أن تكون كمية الأفراد المحكوم عليها غير مبيّنة، مثل: (المؤمن لا يكذب)، وتسمى بالمهملة، وهي في قوة الجزئية.

ج. أن يكون الحكم واقعا على نفس طبيعة الموضوع من حيث هو، من دون النظر إلى الأفراد، كقولنا الإنسان ناطق، وتسمى



بالقضية الحقيقية، ويسري الحكم فيها إلى جميع أفرادها المتحققين، ولو بحسب الفرض، وهي القضايا البرهانية في العلوم العقلية، وكذلك في أغلب الأحكام الشرعية.

التقسيم الرابع: يمكن ملاحظة النسبة الحكمية بين طرفي القضية الحملية من جهتين، فتارة ننظر إليها من جهة ثبوت النسبة بحسب الواقع ، وتارة ننظر إليها من جهة ثبوتها بحسب علمنا بها، وللنسبة الحكمية في كل من اللحاظين أقسام:

النحو الأول: وهو أن تؤخذ النسبة بحسب الواقع (ثبوتاً)، وتسمى مادة القضية، وهي على ثلاثة أقسام:

أ- الوجوب: بأن يكون المحمول ثابتاً للموضوع على نحو الضرورة، فلا يمكن أن ينفك عنه، مثل قولنا: الباري موجود، الإنسان ناطق.

ب- الإمكان: بأن يكون المحمول جائز الثبوت للموضوع، مثل قولنا: الإنسان موجود، الإنسان كاتب.

ج- الامتناع: بأن يكون المحمول ممتنع الثبوت للموضوع، بل يجب أن يسلب عنه، فلا يصح قولنا: شريك الباري موجود، الإنسان حجر.

النحو الثاني: وهو أن تؤخذ النسبة بحسب علمنا بها (إثباتاً)، أي ما نعلمه عن كيفية النسبة الحكمية، وتسمى جهة القضية، وهي تشتمل على المواد الثلاثة المذكورة، بالإضافة إلى أقسام أخرى تركناها للمطولات.



التقسيم الخامس: تنقسم القضية الشرطية المنفصلة بحسب طبيعة التعاند بين طرفيها إلى ثلاثة أقسام:

١. الحقيقية: وهي القضية الشرطية المنفصلة التي لا يمكن أن يجتمع طرفاها في الصدق ولا في الكذب، كقولنا: (الإنسان إمّا ناطق أو ليس بناطق، العدد إمّا زوج أو فرد).

٢. مانعة الجمع: وهي القضية الشرطية المنفصلة التي لا يجتمع طرفاها على الصدق، ولكن يمكن أن يجتمعا على الكذب، كقولنا: (الجسم إمّا أبيض أو اسود).

٣. مانعة خلو: وهي القضية الشرطية المنفصلة التي لا يجتمع طرفاها على الكذب، ويمكن أن يجتمعا على الصدق، كقولنا: (زيد إمّا في الماء أو غير غريق).

أحكام القضايا

قد تكون بين قضية وأخرى علاقة تلازمية من جهة الصدق والكذب، بحيث يمكن التعرف على صدق أو كذب إحداهما من خلال التعرف على صدق أو كذب الأخرى، وللباحث أن يستفيد من هذه العلاقة التلازمية في حالة عدم تمكنه من الاستدلال على صدق أو كذب مطلوبه مباشرة، فيستدل على صدق أو كذب قضية لها علاقة بمطلوبه ثم يعرف حال مطلوبه من خلال تلك العلاقة، وهذا ما يسمى عند المناطقة بالاستدلال غير المباشر.



وهـذه العلاقـة التلازميـة بيـن القضايـا علـى نوعيـن: التناقض والعكس.

النوع الأول: التناقض:

وهـي علاقة تلازمية بين قضيتين متفقتين من جميع الجهات إلا فـي الكم والكيـف، كما في العلاقة بين القضيتين: (كلّ إنسـان ضاحـك)، و(ليس كل إنسـان ضاحكاً)، فالقضيـة الأولى موجبة كليـة، والثانيـة سـالبة جزئيـة، وهاتـان القضيتـان لا يمكـن أن تجتمعا على الصدق، ولا على الكذب.

ويمكـن تعريـف القضيتيـن المتناقضتيـن بأنّهمـا المتقابلتـان بالإيجـاب والسـلب تقابـلاً يوجب لذاتـه صـدق إحديهما وكذب الأخرى، وشرطه الاتحاد في ثمانية أمور، هي:

١- الموضـوع: فلـو اختلفتا فيه لم يتناقضـا، كقولنا : زيد عالم، ليس بكر عالما.

٢- المحمـول: فلو اختلفتا فيه لم يتناقضا، كقولنا: زيد كاتب، ليس زيد شاعرا.

٣- الزمان، فلا تناقض بين قولنا: الجو بارد، أي في الشـتاء، وبين قولنا: ليس الجو باردا، أي في الصيف.

٤- المـكان، فـلا تناقض بين قولنا: زيد يغـرق، أي في البحر، وبين قولنا: ليس زيد يغرق، أي في البر.

٥- الشـرط، فـلا تناقض بيـن قولنا: القمر كاسـف، أي إن حالت الأرض بينه وبين الشمس، وبين قولنا: القمر ليس بكاسف، أي إن لم تحل الأرض بينه وبين الشمس.



٦- **الإضافة**، فلا تناقض بين قولنا: الأربعة نصف، أي بالإضافة إلى الثمانية، وبين قولنا: ليست الأربعة نصفا، أي بالإضافة إلى العشرة.

٧- **الكل والجزء**، فلا تناقض بين قولنا: الحمام أبيض، أي ريشه، وبين قولنا: ليس الحمام أبيض، أي بجميع أجزاء بدنه.

٨- **القوة والفعل**، فلا تناقض بين قولنا: زيد طبيب، أي بالقوة، وبين قولنا: ليس زيد طبيباً، أي بالفعل.

هذا فيما لو كانت القضيتان شخصيتين، أمّا بالنسبة إلى القضيتين المحصورتين فلا بد من إضافة شرط تاسع، وهو الاختلاف في الكم، فإن كانت إحداهما كلية كانت الأخرى جزئية، وبذلك يكون التناقض بين القضايا المحصورة كالتالي:



النوع الثاني: العكس

وله قسمان:

الأول: العكس المستوي

وهو **تبديل طرفي القضية مع إبقاء الكيف والصدق**، والمراد بالتبديل هنا أن يجعل موضوع القضية محمولا، ومحمولها موضوعا،



أو جعل المقدم تالياً والتالي مقدماً، مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف، وتسمى القضية الأولى بـ (**الأصل**)، والقضية الثانية بـ (**العكس المستوي**).

ونعني ببقاء الكيف أن القضية الأولى (**الأصل**) إن كانت موجبة، وجب أن تكون الثانية موجبة أيضا، وإن كانت القضية الأولى سالبة، فالقضية الثانية يجب أن تكون سالبة أيضاً.

كما نقصد من بقاء الصدق أن لا يكون تبديل الطرفين موجباً لكذب القضية الثانية، حتى وإن أدّى هذا إلى تغير الكم، فتكون صور العكوس في المحصورات على التفصيل الآتي:

١	الموجبة الكلية	تنعكس	موجبة جزئية
كل ماء سائل		يصدق	بعض السائل ماء
٢	الموجبة الجزئية	تنعكس	موجبة جزئية
بعض السائل ماء		يصدق	بعض السائل ماء
٣	السالبة الكلية	تنعكس	سالبة كلية
لا شيء من الإنسان بحجر		يصدق	لا شيء من الحجر بإنسان
٤	السالبة الجزئية	لا عكس لها	



الثاني: عكس النقيض

وهو تحويل القضية إلى قضية أخرى، موضوعها نقيض محمول القضية الأولى، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى، مع بقاء الكيف والصدق.

ويكون حكم الموجبات في العكس المستوي هو حكم السالبات في عكس النقيض، وحكم السالبات هو حكم الموجبات، فتكون العكوس بهذا الترتيب:

١	السالبة الكلية	تنعكس	سالبة جزئية
لا شيء من الإنسان بجماد		يصدق	بعض اللا جماد ليس بلا إنسان
٢	السالبة الجزئية	تنعكس	سالبة جزئية
بعض المعدن ليس بحديد		يصدق	بعض اللا حديد ليس بلا معدن
٣	الموجبة الكلية	تنعكس	موجبة كلية
كل كاتب إنسان		يصدق	كل لا إنسان لا كاتب
٤	الموجبة الجزئية	لا عكس لها	

وإلى هنا نكون قد فرغنا من مبحث القضايا والذي هو بمثابة المقدمة لمبحث الدليل، الذي هو تركيب أيضاً و لكن ليس بين المفردات (الموضوع والمحمول) أو شبه المفردات (المقدم والتالي)، وإنّما هو تركيب بين القضايا للوصول إلى النتيجة.



الباب الرابع



طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة

- القياس
- الاستقراء
- التمثيل



الباب الرابع

الحجة أو الدليل

تقدم أنّ التفكير هو حركة النفس بقوتها العاقلة في المعلومات الحاصلة عندها، لاختيار المواد المناسبة والتأليف بينها على صورة مناسبة للوصول إلى المطلوب، وهذه الحركة إذا كانت لطلب المعلوم التصديقي، فيجب أن تتردد النفس بين ما لديها من معلومات تصديقية، أي قضايا مصدَّق بها، لتنتخب من بينها القضايا التي تنفعها للوصول إلى مطلوبها، ثم تؤلف بين تلك القضايا التي انتخبتها لإنتاج ما تطلبه.

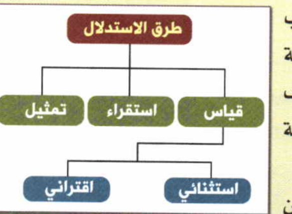
وهذا الباب. الدليل. يعلمنا كيفية التأليف. الصوري. بين القضايا المختلفة على الهيئة الصحيحة للوصول إلى النتيجة المطلوبة، أما كيفية انتخاب المواد المناسبة للمطلوب فعلى عهدة الصناعات الخمسة.

ولذا يمكن تعريف الدليل بأنّه: عبارة عن صورة التأليف بين القضايا المعلومة لدى الذهن ليتوصل بها إلى مطلوب مجهول، أو ما يعبّر عنه بـ(الكاسب للمجهول التصديقي).

وإنّما سُمي الدليل دليلاً؛ لأنّه يستدل به على المطلوب، كما أنّ معنى الاستدلال في اللغة هو طلب الدليل، ويسمّى حجة أيضاً؛ لكونه يحتج به على الخصم.



طرق التأليف بين المعلومات المنتخبة



للاستدلال على المطلوب وإثباته ثلاثة طرق مختلفة باختلاف كيفية التأليف بين المعلومات المنتخبة للوصول إلى المطلوب:

الأول: أن ننطلق من مقدمة مفادها ثبوت حكم على موضوع كلي جامع بين الأفراد، ثم تطبيق هذا الحكم على الفرد المعلوم اندراجه تحت ذلك الكلي، وهذه الطريقة النزولية من الكلي إلى ما يقع تحته من الجزئيات تسمى عند المناطقة بالقياس، وهي طريقة التفكير الفلسفي، والديني، ومثاله:

أن نعلم أن الجسمية (الحكم) ثابتة للحيوان، ونعلم أنّ الإنسان مندرج تحت الحيوان، فنقول:

الإنسان حيوان . . كل حيوان جسم . .

ينتج: الإنسان جسم

الثاني: أن ننطلق من الأفراد الواقعة تحت عنوان واحد كلي جامع بينها، فنثبت الحكم لكل واحد من تلك الأفراد، ثم ننتقل بالحكم من الأفراد لنثبته لذلك الكلي، وهذه الطريقة الصعودية من الجزئيات إلى الكلي الصادق عليها تسمى بالاستقراء، وهي طريقة التفكير العلمي التجريبي، مثاله:



زيد ضاحك، عمرو ضاحك، بكر ضاحك

زيد وعمرو وبكر إنسان

إذن كل إنسان ضاحك

الثالث: أن ننطلق من العلم بثبوت الحكم لجزئي من الجزئيات، ثم ننقل هذا الحكم لجزئي آخر لا نعلم حكمه؛ لوجود علاقة شبه بينه وبين ما ثبت له الحكم، وهذه الطريقة الأفقية بالانتقال من جزئي إلى جزئي آخر مشابه له تسمى بالتمثيل، ومثاله:
الخمر حرام، فالنبيذ حرام أيضاً؛ لأنّه يشبه الخمر في الإسكار.

ولنبدأ بتفصيل الكلام عن كل واحدة من هذه الطرق:

أولاً: القياس

وهو تركيب مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنها لذاتها قضية أخرى بالضرورة.

ولا بد أن يكون هذا التركيب مؤلفا من أكثر من قضية واحدة، متى سلمت، أي على تقدير أن يسلم القائس بتلك المقدمات، لزمه التسليم بالنتيجة، بمعنى أن صورة القياس ملزمة بذاتها لمن سلم بمقدماته.

تقسيمات القياس

أ- القياس الاقتراني: وهو القياس الذي لا تكون نتيجته ولا نقيضها مذكورتين في مقدماته بالفعل، كقولنا: (أ ب) و(ب ج) إذن (أ ج)، وهذا القياس قد يتألف من قضايا حملية فقط، فيسمى بالقياس الاقتراني الحملي، وقد يتكون من حملية وشرطية أو



شـرطيتين فقـط، فيسـمى بالقياس الاقتراني الشـرطي، وسـيكون حديثنا هنا عن الاقتراني الحملي فقط؛ لكونه أسهل على الطالب، وأكثـر اسـتعمالاً فـي العلـوم، وأمّـا القيـاس الاقترانـي الشـرطي فنتركه للمطولات.

ب. القيـاس الاسـتثنائي: وهـو القيـاس الـذي تكـون نتيجتـه أو نقيضها مذكورة فيه بالفعل، كقولنا: كلما كان (أ ب) فـ (ج د)، ولكن (ج د) إذن (أ ب).

أ. القياس الاقتراني الحملي

ومثالـه قولنا: كل حديد معدن، وكل معدن يتمدد بالحرارة، إذن: كل حديد يتمدد بالحرارة.

وللقيـاس مصطلحات تسـتعمل فيه نذكرها هھنـا، ونطبقها على المثال:

١. مقدمة القياس: وهى القضية حال كونها جزءا من القياس.

٢. المطلـوب: وهـو القضيـة التـي يراد إثباتها وتسـمى مسـألة، أي وقعت في سؤال لِمَ هو، وهي بعد القياس تسمى نتيجة.

٣. الحـد الأصغـر: وهـو الموضوع فـي النتيجة، والذي يـراد إثبات الحكم له، وهو في المثال(الحديد).

٤. الحـد الأكبـر: وهـو المحمول فـي النتيجة، والذي يـراد إثباته للأصغر، وهو في المثال (يتمدد بالحرارة).

٥. الحد الأوسـط: وهو الحد المشـترك بين المقدمتين، ولا وجود لـه في النتيجة، ووظيفته ربط الأكبـر بالأصغر، لتتكون النتيجة، وهو في المثال (معدن).



٦. صغرى القياس: وهي المقدمة التي تحتوي على الحد الأصغر، سواء كان موضوعاً فيها أو محمولاً بحسب أشكال القياس الآتية، وهي في المثال(كل حديد معدن).

٧. كبرى القياس: وهي المقدمة التي تحتوي على الحد الأكبر، سواء كان موضوعاً فيها أو محمولاً، وهي في المثال (كل معدن يتمدد بالحرارة).

٨. النتيجة: وهي المقدمة التي ينتجها القياس، ويكون موضوعها الحد الأصغر، ومحمولها الحد الأكبر، وهي في المثال (كل حديد يتمدد بالحرارة).

٩. شكل القياس: ويكون بحسب وضع الحد الأوسط في القياس، كما سيأتي بيانه.

الشرائط العامة للقياس الاقتراني:

الشرائط العامة التي ينبغي تواجدها في كل قياس ليكون منتجا، أي ملزماً من حيث الصورة لا المادة.

وأما القياس الذي لم تتوفر فيه شروط الإنتاج، فيسمى بالقياس العقيم، وهو الذي لا ينتج في جميع المواد. نعم قد ينتج اتفاقاً في بعضها، والشروط العامة هي:

١- تكرر الحد الأوسط بنفسه في صغرى وكبرى القياس، فلو اختلف فيهما لما أمكن التسليم بالنتيجة، لعدم حصول العلم بثبوت الأكبر للأصغر.



فلـو قلنـا: الماء يطفئ النار، والنار حارة، فلا نسـتطيع اسـتنتاج أن الماء حار؛ لأن الحد الأوسط لم يتكرر في الصغرى والكبرى بنفسه، لأن الحد الأوسـط في الصغرى هو (يطفئ النار)، وهو لم يتكرر في الكبـرى، وكذلـك قولنا: الذهـب عين، والعين دامعة فلا نسـتطيع استنتاج أن الذهب دامع؛ لاختلاف معنى العين في القضيتين.

٢- النتيجـة تتبع أضعـف المقدمتين، فالجزئية أضعف من الكلية، والسـالبة أضعف من الموجبة، فـإذا كانت إحدى مقدمات القياس جزئيـة وجب كـون النتيجـة جزئيـة، وإذا كانت إحداهما سـالبة كانـت النتيجـة سـالبة أيضـاً؛ وذلـك لأنّ النتيجـة متفرعـة عـن المقدمات، وما يتفرع عن شيء لا يمكن أن يكون أقوى منه.

٣- كلية إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من جزئيتين.

٤- إيجاب إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من سالبتين.

أشكال القياس

الشـكل: هـو هيئة اقتران الحد الأوسـط مع الأصغـر والأكبر في المقدمتيـن، ولـه أربـع صـور حسـب وضـع الحـد الأوسـط مـن المقدمتين:

١- أن يكون الحد الأوسط موضوعاً في كلتا المقدمتين، مثل: (ب أ)، (ب ج).

٢- أن يكون الحد الأوسط محمولاً فيهما، مثل: (أ ب)، (ج ب).

٣- أن يكـون الحـد الأوسـط موضوعـاً فـي الصغـرى ومحمـولاً في الكبرى، مثل: (ب أ)، (ج ب).

٤- أن يكـون الحـد الأوسـط محمـولاً فـي الصغـرى موضوعـاً فـي الكبرى، مثل: (أ ب)، (ب ج).



وبناء على ذلك تكون أشكال القياس الاقتراني أربعة، وسوف نتعرض لكل شكل منها على حدة.

الشكل الأول: ويكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى، ومثاله: زيد إنسان، وكل إنسان ضاحك، إذن زيد ضاحك

ومفاده أنّ الحكم على الكلى يصدق على جميع أفراده، فالحكم مثلا بكون كل إنسان ضاحكا يصدق على كل أفراد الإنسانية، كزيد وعمرو......

وهذا الشكل بديهي الإنتاج؛ لأن الموضوع في الصغرى هو نفس الموضوع في النتيجة، والمحمول في الكبرى هو نفس المحمول في النتيجة، فهو لا يحتاج إلا إلى حذف الأوسط من المقدمتين.

وهو يمتاز بعدة مزايا، هي:

١- لما كان بديهي الإنتاج كان البرهان على إنتاج الأشكال الأخرى يتم بردها إليه.

٢- أنه أكثر الأشكال استعمالا في العلوم، وخاصة في صناعة البرهان.

٣- أن هذا الشكل هو الوحيد الذي ينتج موجبة كلية، أي قانونا عامّا.

ولكي يكون هذا الشكل منتجا لابد من توفر شرطين:

الشرط الأول: أن تكون المقدمة الصغرى موجبة.

الشرط الثاني: أن تكون المقدمة الكبرى كلية.



الشكل الثاني: ويكون الحد الأوسط فيه محمولاً في كلتا المقدمتين، ومثاله قولنا: (كل إنسان ضاحك، ولاشيء من الفرس بضاحك، إذن لاشيء من الإنسان بفرس).

ومفاده أنه إذا ثبت وصف ما لموضوع، وانتفي عن موضوع آخر، لزم تباين الموضوعين، وإلا لاجتمع النقيضان.

وهذا الشكل يعتبر الثاني من حيث الأقربية إلى الذهن؛ لأن موضوع النتيجة فيه هو بعينه الموضوع في الصغرى، ولكن محمول النتيجة هو الموضوع في الكبرى، وله شرطان:

الشرط الأول: أن تكون المقدمة الكبرى كلية.

الشرط الثاني: أن تختلف مقدمتاه في الكيف؛ إذ يمكن أن يثبت لشيئين متباينين وصف واحد ولكن لا يلزم منه كون هذين الشيئين واحداً، كقولنا: (كل إنسان جسم، وكل حجر جسم، فلا ينتج كل إنسان حجر)، ويمكن أن يسلب وصفان عن أمرين متحدين، وهو لا يستلزم سلب أحدهما عن الآخر، كقولنا: (لاشيء من الإنسان بحجر، ولاشيء من الناطق بحجر، فانه لا ينتج لاشيء من الإنسان بناطق)، فلابد أن يكون الوصف ثابتاً في الأولى، ومنفياً في الثانية، وبذلك يصبح القياس منتجاً. ونتيجة هذا الشكل سالبة دائماً.

الشكل الثالث: ويكون الحد الأوسط فيه موضوعاً في كلتا المقدمتين، كقولنا: (كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، إذن بعض الحيوان ناطق).

ومفاده أنه لو كان لموضوع واحد وصفان، لزم أن يكون بعض ما يصدق عليه الوصف الأول يصدق عليه الوصف الثاني.



وهـذا القيـاس دون الثاني فـي البداهة والوضـوح، وأبعد منه عن الذهـن؛ لأن موضـوع النتيجة محمول في الصغـرى، ومحمولها محمـول فـي الكبـرى. ونتيجـة هـذا الشـكل جزئيـة دائمـا، وله شرطان :

الشرط الأول: أن تكون الصغرى موجبة.

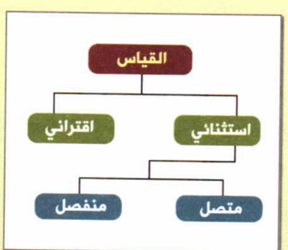
الشرط الثاني: كلية إحدى المقدمتين.

الشـكل الرابـع: أن يكـون الحد الأوسـط موضوعا فـي الصغرى، محمـولاً فـي الكبرى، على العكس من الشـكل الأول تماما، وهو أبعـد الأشـكال عـن الذهـن؛ لأن موضـوع النتيجـة محمـول في الصغـرى، ومحمولهـا موضوع فـي الكبرى، فهـو مخالف للوضع الطبيعي لحدود المقدمات تماما، ولهذا لا يستعمل في العلوم.

ملاحظة: كل شـكل من تلك الأشـكال له ضروب، وهي عبارة عن تطبيـق المحصـورات الأربـع علـى كل مـن الصغـرى والكبرى، فيكون مجموع ضروب كل شـكل ستة عشر ضرباً، ويكون المنتج منها ما اسـتجمع شـرائط الإنتاج في كل شـكل، ويكون الباقي عقيماً.



ب. القياس الاستثنائي



مرّ علينا في بداية هذا الباب أنّ للقياس قسمين اقتراني. وقد مرّ بيانه. واستثنائي وهو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مصرّحاً بها في إحدى المقدمتين، وليس المراد أن تكون النتيجة أو نقيضها مذكورة فيه كمقدمة مستقلة؛ لأن هذا معنى المصادرة على المطلوب، بل المراد من وجود النتيجة أو نقيضها في إحدى المقدمتين هو أن تكون جزءا من إحديهما؛ ولذلك لا بد أن تكون المقدمة التي تحتوي على النتيجة أو نقيضها قضية شرطية، وعلى هذا الأساس قسّموه إلى نوعين:

١. القياس الاستثنائي المتصل: وهو القياس الاستثنائي الذي تكون إحدى مقدمتيه قضية شرطية متصلة لزومية، أي بين طرفيها علاقة تلازم، كما تقدم.

وعلاقة التلازم تكون في محور العلية، أي تكون بين العلة والمعلول أو معلولي علة واحدة، واللازم قد يكون مساويا لملزومه أو أعم منه، وهذا يقتضي وجود اللازم عند وجود الملزوم، ولا يكون اللازم أخص من الملزوم لانفكاك اللازم الأخص عن ملزومه في بعض الحالات، فلا يكون لازما. وبحسب كيفية النسبة بين المتلازمين من التساوي وعدمه يختلف حكم التلازم:



أولاً: إذا كانت النسبة بينهما التساوي، فكل منهما يوجد مع وجود صاحبه، وينتفي بانتفائه، كما في طلوع الشمس ووجود النهار.

ثانياً: إذا كان اللازم أعم من الملزوم، كالحرارة والنار، فانه إذا وجد الأخص، وهو النار، وجد الأعم وهو الحرارة، وإذا انتفى الأعم انتفى الأخص، ولكن إذا وجد الأعم لا يستلزم وجود الأخص، وإذا انتفى الأخص لا يلزم انتفاء الأعم؛ لاحتمال وجود الأعم بعلة غير الأخص.

فتكون قوانين التلازم بشكل عام كالتالي:

١- إذا وجد الملزوم وجد اللازم.

٢- وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم.

٣- إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

٤- انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم.

ففي القضية الشرطية المتصلة اللزومية الكلية يكون التالي لازماً للمقدم، والمقدم ملزوماً له، وبالتالي تنطبق عليه قاعدة التلازم. وعليه فالقياس الاستثنائي المتصل ينتج: إمّا عين التالي باستثناء عين المقدم؛ لأنه إذا وجد الملزوم وجود اللازم، مثل قولنا:

كلما وجدت النار فالحرارة موجودة

ولكن النار موجودة

أذن الحرارة موجودة



وإمّا نقيض المقدم باستثناء نقيض التالي وهو اللازم؛ لأنه بانتفاء اللازم ينتفي الملزوم، مثل قولنا:

كلما طلعت الشمس فالنهار موجود

ولكن النهار ليس موجودا

إذن ليست الشمس طالعة

وفي القياس الاستثنائي لا بد للقائس من بيان سبب الملازمة بين المقدم والتالي أولاً، ثم إثبات المقدم ليلزم ثبوت التالي، أو إبطال التالي ليلزم انتفاء المقدم.

٢. القياس الاستثنائي المنفصل: وهو القياس الاستثنائي الذي تكون القضية الشرطية فيه منفصلة، وهي إن كانت منفصلة حقيقية، فينتج باستثناء عين أي طرف منها نقيض الآخر، وباستثناء نقيض أي طرف منها عين الآخر، ومثاله:

العدد إمّا زوج أو فرد

ولكنه زوج . . إذن العدد ليس بفرد

ولكنه فرد . . إذن العدد ليس بزوج

ولكنه ليس بزوج . . إذن العدد فرد

ولكنه ليس بفرد . . إذن العدد زوج

لواحق القياس

هناك بعض الصور الأخرى من القياس نشير إليها بإختصار :

١. القياس المضمر:

هو القياس الذي حذفت فيه إحدى المقدمتين أو النتيجة، لوضوحها، كقولنا: زيد إنسان، إذن زيد ناطق، فلم نذكر المقدمة الكبرى وهي كل إنسان ناطق لوضوحها عندنا.





ويمكن أن تحذف النتيجة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾[1] ، فالنتيجة غير مذكورة لوضوحها، فإن تتمة البرهان: ولكنهم لم يجدوا فيه اختلافا كثيرا، فالنتيجة: إذن فهو من عند الله.

٢. قياس الخَلْف:

وقد سُمّي بذلك؛ لأنه يأتي المطلوب من خلفه. ويعد هذا القياس من قسم الاستدلال غير المباشر، حيث يتم فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، وهو مؤلف من قياسين أحدهما استثنائي والآخر اقتراني فهو قياس مركب، وصورته بهذا الشكل:

المطلوب إثباته: (لا شيء من أ ب)

فنقول: لو كذبت (لا شيء من أ ب)، لصدق نقيضها، وهو (بعض أ ب) (لأنّ القضيتين المتناقضتين لا تجتمعان على الكذب) كما تقدم.

ثم نثبت بطلان النقيض، وهو (بعض أب)، فيثبت صدق نقيضه، وهو (لاشيء من أب).

مثال:

المطلوب إثباته: لا شيء من الإنسان بملَك

البرهان:

لو كذب (لا شيء من الإنسان بملَك) لصدق نقيضه (بعض الإنسان ملَك).

ولكن لو كان (بعض الإنسان ملك) صادقاً

(١) سورة الإسراء: ٧٠.





وضممنا إليه (كل ملك لا جسم له)
أذن (بعض الإنسان لا جسم له) وهي قضية كاذبة
فيثبت كون (بعض الإنسان ملك) قضية كاذبة
فيصدق نقيضها، (لا شيء من الإنسان بملك)؛ (لأن القضيتين المتناقضتين لا تجتمعان على الكذب).

وهم وتنبيه:

توهم البعض عدم جدوى القياس، بزعم أن مقدمته الكبرى لا يمكن أن تعلم إلاّ من جهة استقراء الجزئيات، وليست النتيجة إلاّ من جملة هذه الجزئيات التي تكونت منها الكبرى، فيلزم الدور الباطل.

فعلى سبيل المثال لو قلنا: زيد إنسان، وكل إنسان ضاحك، إذن زيد ضاحك.

فإن الكبرى هنا (كل إنسان ضاحك) إنما علم حكمها من جهة تتبع حكم جزئيات الإنسان، والتي منها زيد، فعلمنا بكون كل إنسان ضاحكاً من خلال علمنا بحكم زيد وعمرو وبكر، فإثبات كون زيد ضاحكا بهذه الكبرى يلزم منه الدور الصريح.

والجواب:

أولاً: أن هذا المستشكل قد أبطل القياس بقياس آخر من الشكل الأول، هو:

هذا القياس دوري، وكل دوري باطل، إذن فالقياس باطل.

فإذا كان القياس ليس بحجة فكيف احتج به؟!

ثانياً: أن البحث في القياس بحث صوري لا علاقة له بالمواد، بمعنى أنّ الحكم إذا كان ثابتاً للكلي فهو يسري قهرا إلى جزئياته، بغض النظر عن منشأ هذا الحكم الكلي.



ثالثاً: أن الحكم الكلي ليس منشأه دائماً الاستقراء، بل قد يكون بديهياً أو مبيّناً بالبديهيات، كالقياس البرهاني أو حكماً مشهورياً أو مقبولاً كما في القياس الجدلي أو الخطابي.

وبذلك يندفع ما توهموه من عدم جدوى القياس، ورجوعه إلى الاستقراء، وسنبيّن بعد ذلك أن الاستقراء والتمثيل يرجعان إلى القياس دون العكس، وأن القياس هو العمدة في الاستدلال.

ثانياً: الاستقراء

الاستقراء: هو الحكم على كلي ما لثبوت ذلك الحكم لجزئيات ذلك الكلي.

فإذا تتبعنا جزئيات موضوع ما، ووجدنا أن لها نفس الحكم، فإن هذا الحكم يثبت للموضوع الكلي، إلاّ أن الاستقراء يواجه مشكلة معرفية، وهي أنه لا يفيد اليقين بل يفيد الظن فقط؛ لأن استقراء حكم الجزئيات لا يكون شاملاً لجميع الأفراد من جهة الزمان والمكان، وهذه الطريقة لا تفيد اليقين بل تسبب نوعاً من الترجيح عند النفس، مع أن الحكم المدعى فيه شامل لكل أفراد الموضوع. كما أنّ الاستقراء في حقيقته يرجع إلى قياس اقتراني من الشكل الثالث، مثل:

أ ب ، أ ج إذن بعض ب ج

(زيد وعمرو وبكر) إنسان

(زيد وعمرو وبكر) ضاحك إذن بعض الإنسان ضاحك



تذكرة:

إن الاعتماد على الاستقراء كما بينا لا يفيد إلا نتائج مظنونة تكون في معرض التغير، وهذا هو الذي دفع الذين حصروا علومهم به إلى القول بتغير العلم وعدم ثباته.

وبالتالي فلا يجوز التعويل عليه بنحو يقيني، لاسيما في العلوم الإنسانية التي تعين مصير الإنسان في هذه الحياة الدنيا وما بعدها.

ثالثاً: التمثيل

وهو إثبات حكم لجزئي لثبوت ذلك الحكم لجزئي مشابه له، ويسمى بالقياس في عرف الفقهاء، وهو كثير الاستعمال في العرف، ومثاله الحكم بحرمة شرب النبيذ لحرمة شرب الخمر المشابه للنبيذ في الإسكار. والتمثيل مركب من أربعة أركان:

١- **الأصل:** وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له، والمطلوب إسراء حكمه إلى الجزئي الثاني، كالخمر في المثال.

٢- **الفرع:** وهو الجزئي الثاني الذي يُنقل إليه حكم الأصل، كالنبيذ.

٣- **الجامع:** وهو وجه الشبه بين الجزئيين، كالإسكار في المثال، وهو العلة المستنبطة استنباطاً ظنياً.

٤- **الحكم:** وهو الذي يراد إسراؤه من الأصل إلى الفرع، وهو الحرمة.





أمّا من ناحية الصورة، فهو يرجع إلى قياس من الشكل الأول كبراه جزئية، مثل:

النبيذ مسكر، وبعض المسكر حرام

إذن النبيذ حرام

ومن الواضح أنه قياس فاسد الصورة؛ لفقدانه شرط كلية الكبرى في الشكل الأول، كما قلنا سابقاً، وإذا جعلنا الكبرى كلية ليصح الانتاج من جهة الصورة كذبت من جهة المادة، وهو أن كل مسكر حرام .

تتمة:

وقبل أن نختم الحديث عن القسم الأول من المنطق المتعلق بالبحث الصوري، لا بأس ببيان كيفية السؤال عن المسائل العلمية المختلفة على المستوى التصوري والتصديقي.

المطالب العلمية وأقسامها

جاء في الحكمة: أن السؤال نصف العلم؛ لأن السؤال الصحيح يولد الجواب الصحيح.

وقد سعى الحكماء منذ القدم إلى بيان كيفية السؤال لطلب تصور المجهول أو التصديق به، وسموها بالمطالب العلمية.

والمطالب العلمية هي الأمور التي ينبغي للباحث أن يطلبها عند التحقيق. ولما كان العلم الكسبي ينقسم إلى تصور وتصديق، كان الطلب العلمي متوجها إلى طلب التصور وطلب



التصديق، ولكل واحد منها أداة يسأل بها عنه، وقد قسم المناطقة المطالب أو الأسئلة العلمية إلى أصول وفروع:

١- **المطالب الأصلية:** وهي المطالب التي يُستغنى بها في أكثر الحالات عن غيرها، ويمكن السؤال بها في جميع العلوم، وهي أربعة، مطلبان للتصور ومطلبان للتصديق:

أ. مطلب ما (ما هو): للتصور، ويسأل بها عن شرح المعنى، وتكون على نوعين:

الأول: ما الشارحة، ويسأل بها عن شرح معنى اللفظ قبل العلم بوجوده خارجاً، والجواب عنها يسمى بشرح الاسم، مثل ما الجن؟

الثاني: ما الحقيقية، ويسأل بها عن شرح حقيقة المعنى بعد العلم بوجوده، وأنه ذو حقيقة موجودة. والجواب عنها يسمى بالحد الحقيقي، ويكون السؤال بها بعد السؤال بهل البسيطة، مثل ما حقيقة الجن الموجود؟

ب. مطلب أي (أي شيء هو) وهو للتصور أيضا: مثل أي حيوان هو؟

ج. مطلب هل (هل هو)، وهو للتصديق: ويسأل بها عن الثبوت والوجود، وهي على نوعين:

الأول: هل البسيطة، ويسأل بها عن ثبوت أو وجود أصل الشيء، مثل هل العقل موجود؟.

الثاني: هل المركبة، ويسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد الفراغ عن ثبوت أصل الشيء، مثل هل العقل مجرد؟

د. مطلب لِمَ (لِم هو) وهو للتصديق: ويسأل بها عن العلة، إمّا علة التصديق والحكم، كقولنا لِمَ حكمتَ بأن العقل مجرد، أو علة التصديق والوجود معا، كقولنا: لِم كان العقل مجردا في الواقع. وتسمى الأولى لِم الإثباتية، والثانية لم الثبوتية.



مثال: إذا سمع شخص لفظة (الجن)، فأول ما يسأل عنه هو: ما هو الجن؟ فإن أجبناه وشرحنا له المعنى، يطرح السؤال الذي يليه، وهو: هل هو موجود؟، فإن أجبناه يطرح السؤال الثالث: ما هي حقيقة الجن؟ فإن أجبناه وبينا له حقيقته، يسأل رابعة هل الجن مكلف؟، فان أجبناه بنعم أو لا، سأل خامسة: لِمَ هو مكلف أو غير مكلف؟

٢. المطالب الفرعية: وهي (أين هو؟)، (متى هو؟)، (كيف هو؟)، (كم هو؟)، (من هو؟) وهذه تستعمل في بعض العلوم، ويمكن أن تغني عنها الأسئلة الأصلية، ولذلك سميت بالفرعية، ولا تسري إلى جميع مراتب الوجود؛ ولهذا لم يكن بالإمكان استعمالها في جميع العلوم، فلا يمكن أن نقول: أين الله، وكيف هو، ومتى هو....

وإلى هنا نكون قد فرغنا من بيان المنطق الصوري على المستوى التصوري والتصديقي، ووصلنا إلى مشارف المنطق المادي المتعلق بالتصديق، وهو بحث عن القياس من جهة المواد المستعملة فيه، ويعرف باسم الصناعات الخمسة.



القسم الثاني

المنطق المادي

- أقسام القضايا باعتبار موادها
- أقسام القياس باعتبار مواده
  - البرهان
  - الجدل
  - الخطابة
  - الشعر
  - المغالطة



القسم الثاني

المنطق المادي (الصناعات الخمسة)

مادة القياس هي مقدماته التي يتكون منها، أي القضايا التي صارت جزءاً من القياس. وبحسب أنواع هذه المواد والغرض من تأليفها تتعدد الأقيسة، وتنقسم إلى خمسة أنواع:

المنطق المادي
↓
برهان
جدل
خطابة
شعر
مغالطة

- القياس البرهاني.
- القياس الجدلي.
- القياس الخطابي.
- القياس الشعري.
- القياس السفسطائي أو المغالطي.

والباب الذي يبحث فيه عن كل قياس من هذه الأقيسة الخمسة يسمى صناعة، فتكون الصناعات خمسة.

وللصناعات الخمسة مقدمة يبحث فيها بنحو كلي عن مواد القضايا، أي من حيث تعلق الاعتقادات المختلفة بها أو ما تحدثه في النفس من تأثير غير الاعتقاد كالتخيل، فالبحث عن القضايا من هذه الجهة بحث عن مبادئ الأقيسة.



أقسام القضايا باعتبار موادها

تنقسم القضايا بلحاظ أنحاء الاعتقاد بها ونحوه إلى أربعة أصناف، هي:

المسلّمات

والمظنونات

والمشبهات

والمخيلات

والمسلّمات تنقسم إلى:

معتقدات من النفس

ومأخوذات من الغير

والمعتقدات منها تنقسم إلى ثلاثة أصناف:

الواجب قبولها والمشهورات والوهميات

والمأخوذات تنقسم إلى صنفين: مقبولات وتقريريات.

فتكون أصناف القضايا ثمانية، هي:

الواجب قبولها، والمشهورات، والوهميات، والمقبولات، والتقريريات، والمظنونات، والمشبهات، والمخيلات.

وسوف نتعرض باختصار إلى كل صنف على حدة:

أولا: القضايا الواجب قبولها: وهي القضايا التي يسلّم بها العقل بالضرورة، وتسمى بالبديهيات، وهي على ستة أصناف:

١- الأوليات: وهي القضايا التي لا تحتاج النفس للتصديق بها إلا



إلى تصور طرفيها تصوراً صحيحاً، والتفطن للتركيب بين طرفيها، وهي أوضح القضايا على الإطلاق، ومثالها : (النقيضان لا يجتمعان)، (والكل أعظم من الجزء)، (والحادث يحتاج إلى علة).

٢- المشاهدات: وهي القضايا التي تصدق بها النفس بمعونة الحس، ومثالها : (الشمس مشرقة)، (هذه النار حارة)، (هذه الرمانة حامضة).

٣- التجريبيات: وهي القضايا التي يستنبطها العقل نتيجة تكرر المشاهدة تحت ظروف وشرائط معينة.

واستنباط العقل للقانون الكلي فيها يكون بمعونة قياسين برهانيين، الأول استثنائي، والثاني اقتراني ولولاهما لما أفادت التجربة اليقين الكلي.

أمّا القياس الأول فيبتني على قضية بديهية فطرية، مفادها : أن الأثر الاتفاقي لا يكون أكثريا ولا دائمياً، فلو كان الأثر الصادر من المؤثر أكثرياً أو دائمياً ـ ويعلم ذلك بتكرار المشاهدة والتجربة ـ كان الأثر ذاتياً.

وأمّا القياس الثاني فيبتني على كون الأثر الذاتي لا ينفك عن علته الذاتية.

ومثالها: لو جربنا تسليط النار على الحديد مرات عديدة وشاهدنا تكرار تمدد الحديد كلما سخناه بالنار، علمنا أن تمدد الحديد ذاتي للتسخين بمقتضى القياس الأول، وصورته:

لو كان تمدد الحديد أثراً اتفاقياً لتسخينه بالنار لما كان أكثرياً ولا دائمياً

ولكنه أكثري أو دائمي(بالتجربة)

إذن تمدد الحديد ليس أثرا اتفاقيا لتسخينه بالنار

بل هو أثر ذاتي والتسخين بالنار علة ذاتية له.



ثـم نحصل على قانـون وقضية كلية بواسـطة القيـاس الثاني، وصورته:

تمدد الحديد أثر ذاتي لتسخينه بالنار

الأثر الذاتي لا ينفك عن علته الذاتية

تمدد الحديد لا ينفك عن علته الذاتية (وهي تسخينه بالنار)

إذن كل حديـد يتمـدد عنـد تسـخينه بالنار(لأنـه لازم عدم الانفكاك).

٤- الحدسيات:

الحـدس: هـو تمثـل الحـد الأوسـط للنفس مباشـرة وبـدون أن تتحرك بين المعلومات الحاضرة عندها، ويسمى أيضا إلهاماً.

وعليه فالحدسيات: هي القضايا التي تحكم بها النفس بعد تكرر المشاهدة لحدس قوي منها يزول معه الشك.

فهـي كالمجريـات في احتياجهـا إلى تكرر المشـاهدة والقياس الخفـي، ولكـن هـذا القياس ليس ممـا يطلب بفكـر، بل يحصل مباشـرة بقـوة حدس النفـس، ومثالها: أن نور القمـر هو انعكاس لنور الشمس، وذلك بعد تكرر مشاهدة النفس لهيئات تشكل النور فيه، واختلاف أوضاعه من الشمس.

٥- المتواتـرات: وهـي القضايـا التـي تصـدق بهـا النفـس لكثرة الشـهادات بهـا، بنحو يمتنـع تواطئها على الكذب، وهـذا التواتر يكـون مقرونـا كذلـك بالقيـاس الخفـي الـذي يجعلـه مـن اليقينيات، ولا يشترط عدد معين من الإخبارات ليحصل اليقين بها، بل المناط في توافي الشـهادات هو حصول اليقين، ومثالها: وجود مكة، ونزول القران الكريم.



٦- **فطرية القياس:** وهي القضايا التي تصدق بها النفس لوسط لا يغيب عنها، وقد تسمى بالقضايا الفطرية أو القضايا التي قياساتها معها، ومثالها: الاثنان نصف الأربعة، حيث إن النفس تصدق بها مباشرة؛ لأن الاثنين عدد تنقسم الأربعة إليه وإلى ما يساويه، والعدد الذي ينقسم عدد آخر إليه والى ما يساويه يكون نصف ذلك العدد الأخر، فهذا القياس هو الموجب لتصديق النفس، ولكنه مما لا يغيب عنها حتى يحتاج إلى طلب.

ثانياً: المشهورات: وهي القضايا التي يعم الاعتراف والتسليم بها بين الناس حتى اشتهرت بينهم. والمشهورات قد تكون يقينية يحكم العقل الصرف بها كالأوليات، فيكون لها اعتباران، أحدهما من حيث حكم العقل الصرف بها فهي من الواجب قبولها، والآخر من حيث عموم الاعتراف بها فهي مشهورة، وقد تكون الشهرة وحدها هي علة الاعتقاد والتصديق بها، وهي الأحق باسم المشهورات، كالآراء المحمودة، من قبيل حسن العدل وقبح الظلم، وحسن الصدق وقبح الكذب، وهناك رأيان في سبب شهرتها:

الرأي الأول: اشتمالها على مصلحة عائدة للعموم، ممّا يحتم مدخليتها في المجتمع، واحتياجه إليها، فيعم الاعتراف بها، فتكون هذه المصلحة هي الوسط لحكم العقل بها، بحيث لو خُلّي الإنسان وعقله الصرف لم يحكم بها.

الرأي الثاني: أنها ترجع إلى قضايا واقعية بديهية، يدركها الإنسان بفطرته، هي حسن العدل وقبح الظلم، فمثلا الصدق ليس حسنا في ذاته، بل إن كان يقتضي العدل فهو حسن، وإذا أدّى إلى الظلم فهو قبيح.





وهناك أقسام أخرى للمشهورات، كالخلقيات والانفعاليات وكالعادات والتقاليد. وفي مقابل القضايا المشهورة القضايا الشنيعة أو المستهجنة.

أقسام المشهورات

تنقسم المشهورات الى قسمين:

المشهورات العامة: وهي القضايا التي يعم الاعتقاد والتسليم بها بين جميع العقلاء كالبديهيات، ويكون سبب شهرتها ظهورها ووضوحها عند العقل والفطرة الإنسانية أو عموم منفعتها،كحسن العدل وقبح الظلم.

المشهورات الخاصة: وتكون مختصة بطائفة معينة من الناس، كأصحاب علم معين أو صنعة خاصة أو دين أو مذهب، كاستحالة الدور والتسلسل في العلل عند الفلاسفة، وحجية خبر الثقة عند الفقهاء.

ثالثاً: الوهميات: وهي القضايا التي يحكم بها الوهم الإنساني، إمّا في مورد المحسوسات، وتكون أحكامه حينئذ صحيحة، يؤكدها العقل، كحكمه بعدم إمكان وجود هذين الجسمين في مكان واحد وفي وقت واحد، أو حكمه في القضايا الهندسية الجزئية.

وإمّا في مورد المعقولات الصرفة، والتي تسمى بالوهميات الصرفة. وهي المقصودة هنا. وتكون أحكامه في هذا المورد خاطئة؛ لأنه يتبع الحس فيها، وليس من شأن الحس الحكم في الأمور المجردة.

وإنما كانت هذه القضايا من قسم المعتقدات؛ لأن الوهم يقضي بها قضاء شديداً، بحيث لا يقبل ما يقابلها، كحكمه بأن



كل موجود هو محسوس أو جسماني أو في مكان أو زمان.

رابعاً: المقبولات: هي القضايا التي تؤخذ ممن يوثق بصدقه، فيصدق بها تعبداً أو تقليداً، كالأخبار الاعتقادية والفقهية المأخوذة من الأنبياء والأئمة عليهم السلام والفقهاء، أو القضايا التي تؤخذ من أصحاب الاختصاص، كما في الطب والهندسة والفلك وغيرها.

خامساً: التقريريات: وقد تسمى بالمسلّمات، وهي القضايا التي تؤخذ ويسلّم بها إنسان عن آخر لغرض ما، كالاستمرار في النقاش والبحث العلمي، أو في مبادئ العلوم يتسلمها المتعلم عن المعلم لاستمرار التعليم، وهي مع استنكار المتعلم تسمى مصادرة، ومع مسامحته وطيب نفسه تسمى أصلا موضوعيا.

سادسا: المظنونات

الظن المنطقي هو ترجيح أحد طرفي القضية مع تجويز الطرف الآخر، وهو الظن الصرف، أمّا الظن في اللغة فهو أعم من الظن المنطقي، فإنّه بالإضافة إلى الظن المنطقي، يشمل اليقين غير المطابق للواقع (الجهل المركب)، أو المطابق للواقع بلا برهان (الاعتقادات عن تقليد). والمراد بالمظنوانات هنا هو الظن المنطقي.

فتكون المظنونات: هي القضايا التي يصدق بها لغالب الظن بترجيح أحد طرفيها مع تجويز الطرف الآخر.

وأسباب الظن فيها كثيرة منها: التقليد والاستقراء والتمثيل والاستحسان وقضاء العادات. وكلّها مرجحات لأحد طرفي النقيض.

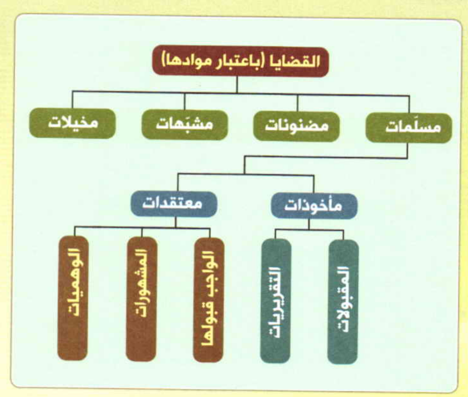


سابعاً: المشبهات: وهي قضايا كاذبة ولكنها تشبه الأوليات وما معها أو تشبه المشهورات، فيشتبه من لا يقدر على تمييزها، فيعدها صادقة.

والشبه إمّا أن يكون من جهة اللفظ أو من جهة المعنى، مثل (**كل موجود يحتاج إلى علة**)، وهي كاذبة؛ لأن الصحيح أن يقال (**كل موجود ممكن يحتاج إلى علة**).

ثامناً: المخيلات: وهي القضايا التي تحدث أثراً في النفس عند سماعها من قبض أو بسط، فهي ليست من شأنها أن توجب تصديق النفس، بل الغاية منها إثارة النفس وتحريكها.

وبعد بيان هذه المقدمة الموجزة عن أنواع القضايا المستعملة في القياسات، ندخل في بيان كل واحدة من الصناعات الخمسة.





الباب الأول

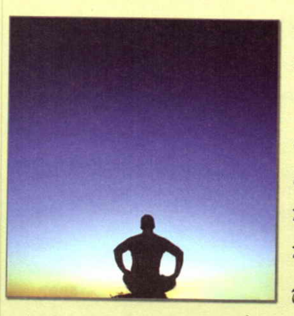
القياس البرهاني

- أقسام البرهان
- شروط مقدمات البرهان



الباب الأول

القياس البرهاني



وهو قياس مؤلف من قضايا يقينية، ينتج نتيجة يقينية بالضرورة.

فالقياس هو صورة البرهان، والقضايا اليقينية هي مادته، وهي إمّا قضايا بديهية بينة بنفسها أو نظرية مُبيّنة بإرجاعها إلى البديهية. وينتج هذا القياس اليقين بالمعنى الأخص، وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع المطلق الثابت. فالجزم هنا في مقابل الظن، والمطابقة للواقع في مقابل الكذب كما في الجهل المركب، والإطلاق في قبال النسبية، والثبات في قبال التغير

والغرض من البرهان هو معرفة الأشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الأمر معرفة مطلقة دائمية لا تتغير.

أقسام البرهان

لما كان البرهان نوعا من القياس فلا بد أن يكون الحد الأوسط فيه علّة للتصديق بالنتيجة في مقام الإثبات.

ولكن لما كان المطلوب من البرهان هو إنتاج اليقين المطابق للواقع، فلا بد أن يكون قائماً على علاقة التلازم الطبيعية في الواقع



بين الحد الأوسط والنتيجة، وعلاقة التلازم لا تكون إلا في محور العلية كما تقدم، وبناءً على ذلك فلا بد أن يكون الحد الأوسط إمّا علة للنتيجة، أو معلولاً لها، أو يكون هو والنتيجة معلولين لعلة واحدة.

وبناءً على علاقة الحد الأوسط بالنتيجة من هذه الجهة، فقد قسم المناطقة البرهان إلى:

١. البرهان اللمي: وهو ما كان فيه الحد الأوسط علة إثباتية وثبوتية للنتيجة، وهنا يتطابق مقام الإثبات مع مقام الثبوت، ومثاله:

هذه الخشبة مستها النار

كل خشبة مستها النار فهي محترقة

النتيجة: هذه الخشبة محترقة

فمس النار هنا كما أنه علة إثباتية أي علة لثبوت الأكبر (الاحتراق) للأصغر (هذه الخشبة) فهو علة ثبوتية أيضاً، أي أن علة احتراق الخشبة في الواقع هو مس النار لها.

٢. البرهان الإني: وهو ما كان فيه الأوسط علة إثباتية فقط للنتيجة (أي علة للتصديق بالنتيجة)، وهو على قسمين:

أ- أن تكون النتيجة (ثبوت الأكبر للأصغر) علة ثبوتية للأوسط، ومثاله:

هذه الحديدة متمددة

كل متمدد حار

النتيجة: هذه الحديدة حارة



فالأوسط (متمددة) علة إثباتية لثبوت الأكبر (حار) للأصغر (هذه الحديدة) ولكنه معلول للنتيجة بحسب الواقع، فان التمدد في الواقع معلول لثبوت الحرارة للحديدة.

وهذا القسم يسمى بالدليل.

ب. أن يكون الأوسط والنتيجة معلولين لعلة واحدة، ومثاله:

هذا المكان فيه نور

وكل ما فيه نور فهو حار

النتيجة هذا المكان حار

فالأوسط (فيه نور) والنتيجة (حرارة المكان) معلولان في الواقع لعلة واحدة وهي النار مثلاً.

وهذا القسم يسمى بـ(الإن المطلق).

٣. البرهان شبه اللمي (الملازمات): وهو ما يكون الأوسط فيه بالإضافة لكونه علة إثباتية للنتيجة، فهو علة تحليلية ثبوتية لها أيضاً، لا علة خارجية، أي انه ليس من العلل الأربعة.

فهو يشبه برهان اللم من جهة كون الأوسط علة واقعية للنتيجة، ولكن يخالفه في أنه علة واقعية تحليلية لا أنه واحد من العلل الأربعة الخارجية. ومعنى العلة التحليلية هو كون الحد الأوسط لازماً بيّناً للأصغر، والحد الأكبر لازماً بيّناً للأوسط، مثاله:

العالم متغير

كل متغير حادث

العالم حادث



فالأوسط هنا (**التغير**) علة واقعية تحليلية للنتيجة، وهي حدوث العالم.

وهذا النوع من البرهان يستعمل بشكل واسع في علم الفلسفة، وقد سماه ابن سينا ببرهان (**الإن المطلق**).

ملاحظة: هناك قاعدة محققة ومتفق عليها بين المناطقة مفادها: (**بمعنى أن ذوات الأسباب لا تعرف إلا بأسبابها**) أي أن المعلول لا يعرف إلا من جهة العلم بعلته، إذ أن العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول.

وعليه لما كان برهان اللم عبارة عن الانتقال من العلم بالعلة (**الأوسط**) إلى العلم بالمعلول (**النتيجة**) كان برهاناً حقيقياً.

وليس الأمر كذلك في برهان الإن؛ لأن الانتقال فيه من العلم بالمعلول (**الحد الأوسط**) إلى العلم بالعلة (**النتيجة**)، فيكون فيه العلم بالعلة متوقفاً على العلم بالمعلول، وحيث لا يمكن العلم بالمعلول إلا من طريق العلم بعلته طبقاً لتلك القاعدة، فلا يكون برهان الإن برهاناً حقيقياً، وإنما سُمي برهانا؛ للتلازم الثبوتي الواقعي بين النتيجة والمقدمات.

أما برهان التلازم، فلا تشمله هذه القاعدة، حيث إن ثبوت الأوسط للأصغر، والأكبر للأوسط لذاته لا لعلة، وبالتالي فإن ثبوت الأكبر للأصغر في النتيجة يكون أيضا لذاته لا لعلة. وإنما يكون الحد الأوسط فيه واسطة في الإثبات، ولا يلزم من ذلك كونه ليس ببرهان؛ لانتفاء العلية في الواقع ونفس الأمر، وإنما نحتاج إلى كون الأوسط في البرهان علة في الثبوت لذوات الأسباب فقط، وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن الموضوع نفسه يكون علة للمحمول، ولكن علة تحليلية، كما في القضايا الأولية.



شروط مقدمات البرهان

هناك شروط لابد من توفرها في المقدمات لتأمين اليقين المطلق الصادق الثابت، وملاك اليقين هو الوضوح، وملاك الصدق والاطلاق والثبات هو كون علة التصديق في مقام الإثبات هي بنفسها علة الثبوت في ذوات الأسباب، وهي:

١- أن تكون يقينية، إمّا بينة بنفسها لبداهتها، أو مبينة بإرجاعها إلى البديهيات، وبذلك تكون أوضح لدينا من النتائج. وهذا الشرط يفرضه كون المقدمات علة إثباتية للنتيجة، فلو لم تكن كذلك لم تصلح علة إثباتية لها.

٢- أن تكون المقدمات أقدم بذاتها وطبعها من النتيجة ومناسبة لها، أي لا بد من وجود سنخية بين المقدمات والنتيجة، فلا بد من وجود مبدأ وجودي في المقدمات يصحح صدور النتيجة عنها؛ وذلك لأن المقدمات علة ثبوتية للنتيجة. وهذا شرط لمقدمات البرهان الحقيقي، أي برهان اللّم.

٣- أن تكون المقدمات ضرورية الصدق، بمعنى أن يكون العلم بصدقها غير قابل للزوال أو التغير؛ لأنه يفيد اليقين بالمعنى الأخص، وهذا ما يميز البرهان عن سائر أنواع الأقيسة.

٤- أن تكون المحمولات فيها ذاتية لموضوعاتها، وهذا ما يحتاج إلى إيضاح، فإنّ الذاتي له إطلاقات كثيرة في المنطق والفلسفة، يقال عليها بالاشتراك اللفظي، وأهم تلك المعاني هي:



أ ـ **ذاتي باب الإيساغوجي:** وهو ما يقع في قبال العرضي، وقد تقدم في باب الكليات الخمسة، وهو الجنس والفصل بالنسبة للنوع.

ب ـ **ذاتي باب الحمل:** وهو المسمى بالعرض الذاتي، والذي يقع في قبال العرض الغريب، وهو ـ العرض الذاتي ـ ما أُخِذ موضوعه أو ما يقوّمه في حده، ومثاله:

الزوجية بالنسبة للاثنين، فإن معنى الزوجية، هو (انقسام العدد بمتساويين)، والعدد مما يقوم الاثنين لأنه جنسها.

ج - **ذاتي باب البرهان:** وهو ما يعم النوعين السابقين، فهو (المحمول المأخوذ في حد موضوعه أو ما كان موضوعه أو ما يقوّم موضوعه مأخوذاً في حده).

وإنّما اشترطوا كون المحمول ذاتيا للموضوع في مقدمتي البرهان؛ ليؤمن لنا الوضوح، وأن المقدمة علة بالذات للنتيجة، لا بالعرض.

٥- أن تكون المقدمات كلية: بمعنى أن يقال المحمول على جميع إفراد الموضوع وفي جميع الأوقات والأحوال؛ حتى يؤمّن لنا الدوام، وعدم انفكاك المحمول عن الموضوع في جميع الحالات.

تنبيه هام:

ينبغي أن نعلم أن البرهان لا يجري بالذات في الجزئيات المتغيرة، كزيد وعمرو؛ لأن المحمول ـ كما قلنا ـ ينبغي أن يكون ذاتيا لموضوعه، بمعنى أن يؤخذ في حد الموضوع أو يؤخذ موضوعه في حده. والحد إنما يكون للماهية الكلية أولا وبالذات، وللجزئي ثانيا وبالعرض، فالجزئي لايؤخذ في حد شيء ولاشيء يؤخذ في حده، وهذا معنى قولهم إن الجزئي لاكاسب ولامكتسب.



٦- أن تكون محمولات المقدمات أولية لموضوعاتها، بمعنى أن يكون المحمول ثابتاً لموضوعه، لا لأمر أعم.

فقولنا: (كل إنسان جسم) قضية ضرورية، ولكنها ليست برهانية، فإن الجسم يحمل على الإنسان؛ لأنه حيوان، فهو محمول عليه لأمر أعم، ممّا يسبب تداخل العلوم.

وأمّا قولنا (الإنسان ضاحك)، فهي قضية برهانية؛ لأن عروض الضاحكية على الإنسان لأمر مساو، وهو كونه متعجباً.

فالحاصل: أن الدليل البرهاني المركب من مادة معصومة الصدق، وصورة قياسية ملزمة معصومة الإنتاج، يُعد ميزانا عقليا معصوما من الخطأ، موصلا لليقين الصادق الثابت، كما قلنا، ولكن بشرط مراعاة شروطه العلمية، كأي قانون آخر.

كيفية إبطال الدليل العقلي:

بعد أن تعلمنا كيفية إقامة الدليل من جهة المادة والصورة، علينا الشروع ببيان كيفية إبطال الحجة والدليل، فإن إبطاله يكون إمّا بالنقض أو بالمعارضة، والنقض إمّا تفصيلي أو إجمالي، وعليه فهناك ثلاثة طرق لإبطال الدليل:

الطريق الأول: النقض التفصيلي، ويكون بإقامة الدليل على بطلان المقدمات ـ الصغرى أو الكبرى ـ التي تتكون منها الحجة، وهو أقوى رد على الدليل، ويسمى أيضاً بالمنع أو المقاومة.



الطريـق الثاني: النقض الإجمالـي، وهو إقامة الدليل على إبطال النتيجـة مباشـرة، مـن دون تعـرض إلـى خـدش المقدمـات، وهو أضعـف مـن الأول؛ لأن مسـتعمل هـذه الطريقة يدرك بـأن هناك خلـلاً في إحـدى المقدمتيـن، ولكن لا يسـتطيع أن يحدد مركز ذلك الخلل، ولذلك سمي إجمالياً.

الطريق الثالث: المعارضة، وهو إقامة دليل آخر على إثبات نقيض النتيجـة، مـن دون التعرض إلى بطـلان المقدمـات ولا النتيجة. وهذه المعارضة لا تبطل الدليل، بل توجب حصول الشك فيه.



الباب الثاني

القياس الجدلي

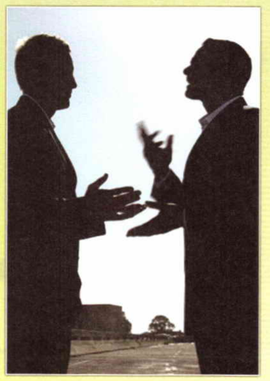


الباب الثاني

القياس الجدلي

وهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة سواء كانت حقة أم باطلة، لإلزام الخصم وإفحامه، ومن هنا فهو متوقف على وجود الغير (الطرف الآخر). وأكثر ما يستعمل بين علماء الملل والنحل والسياسيين، ويجري في الكليات والجزئيات على حد سواء.

والقياس الجدلي لا يفيد اليقين بالمعنى الأخص، وإنّما يفيد اليقين بالمعنى الأعم. ويمكن الانتفاع به في إلزام المبطلين، والغلبة عليهم أمام الجمهور، والدفاع عن المعتقدات، وإقناع المتعلمين القاصرين عن إقامة البرهان إذا أنكروا واستهجنوا مقدماته.





الباب الثالث

القياس الخطابي



الباب الثالث

القياس الخطابي

قياس مؤلف من مظنونات ومقبولات، سواء كانت حقة أم باطلة، والغاية منه إقناع الجمهور بقضية معينة، سواء كانت كلية أو جزئية، لأسباب اجتماعية مدنية. ولا يفيد إلاّ الظن الذي يرجى منه الإقناع، وهو ما يستعمله الخطباء ـ المصلحون أو السياسيون ـ لإقناع الجماهير وتدبير المدن والبلدان.





الباب الرابع



القياس المغالطي

- أسباب القياس المغالطي
- الفائدة من دراسة المغالطة
- أجزاء صناعة المغالطة
- أسباب الغلط اللفظية
- أسباب الغلط المعنوية



الباب الرابع

القياس المغالطي

(السفسطائي)

قياس مؤلف من قضايا مشبهة باليقينيات لغرض الإغواء والتضليل أو بقصد الامتحان.

وإن أُلِّف من المشاغبات ـ وهي القضايا المشبهة بالمشهورات ـ سُمي بالقياس المشاغبي.

فائدة:

كلمة (سفسطة) مؤلفة من مقطعين (سوفيا) وتعني الحكمة، و(أسطس) تعني التمويه، فهذا القياس معناه (الحكمة المموَّهة)، فهي حكمة لأنها تشبه البرهانيات، ولكنها مغشوشة لأنها مخالفة للواقع.





وللقياس المغالطي (السفسطائي) نوعان: غلط وتغليط،
والتغليط له غايتان:
الأولى: محمودة، كما في الامتحان الذي يسمى قياسا امتحانياً،
والثانية: غير محمودة، والتي تكون بقصد التضليل.

أسباب القياس المغالطي

للقياس المغالطي غير المحمود سببان:
الأول: ضعف التمييز، وغلبة الوهم، إمّا بسبب ضعف الذكاء أو عدم التمرين في العلوم العقلية، فيوقع ذلك في الغلط غير المقصود.
الثاني: التعصب، فالبعض يريد أن يصدق بما يحب أن يصدقه، فهو يعتقد أولاً ثم يحاول أن يستدل على عقائده المسبقة.
الثالث: حب الظهور وطلب المال والجاه، كما كان يفعل السفسطائيون في اليونان قبل الميلاد. فالسبب الأول والثاني من أسباب الغلط والثالث من أسباب التغليط.

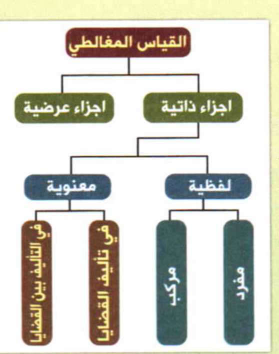
الفائدة من دراسة المغالطة

هناك مجموعة فوائد يحصل عليها الطالب من دراسته للقياس المغالطي، منها:
١. تحصين النفس من الغلط، وتحديد مراكز الغلط عند الآخرين، وهذه فائدة شخصية عظيمة.
٢. إبطال آراء المضلين ورد شبهاتهم، وهذه فائدة جماعية.



أجزاء صناعة المغالطة

للمغالطة أجزاء ذاتية، وأجزاء عرضية:



الأجزاء الذاتية:

وهـي الأجزاء التي تقتضي لذاتها الغلط والتشـبيه إمّا مـن جهـة المـادة، كمـا لو كانـت مغالطـات لفظية أو مغالطـات معنويـة، وإمّا من جهـة الصـورة، كمـا لـو كانـت صورة القياس فاقدة لأحـد الشـروط العامـة أو الخاصة للقياس.

أسباب الغلط اللفظية:

الأسـباب اللفظيـة للغلط تكون مـن جهة اللفظ المفـرد أو من جهة اللفظ المركب :

- اللفظ المفرد

ويمكـن أن يقـع الغلط فيه مـن ثلاث جهات، فقـد يقع الغلط بسـبب الاشـتراك فـي جوهر اللفـظ المفـرد، بأن يكـون اللفظ صالحـا للدلالـة علـى أكثر مـن معنى، كلفظ عين، أو بسـبب الاشتراك في هيئة اللفظ المفرد، وهي على قسمين:

أ- هيئـة اللفـظ الذاتية: فيما إذا تتعدد اللفـظ من جهة تصريفه، مثل كلمة المختار، فهي تصلح لأن تكون اسم فاعل واسم مفعول.

ب- هيئـة اللفـظ العرضية: وهـي الهيئة العارضـة على الحروف، كالحركات والتنقيط على الحروف، فمثلاً في الخبر: (**المؤمن كيّس فطن**) يمكن قـراءة كلمة (**كيّس**) مع تشـديد الياء أو بدونها، وكلمة فطن بنقطة واحد في الحرف الأول أو نقطتين.



- اللفظ المركب

ويمكن أن يقع الغلط فيه من ثلاث جهات أيضا :

أ - أن يعرض الاشتراك للمركب باعتبار نفس التركيب، وأبرزه مسألة إرجاع الضمائر، كقول الفراهيدي لما سئل عن أقرب الصحابة لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، قال: (من كانت بنته في بيته).

ب - أن تحصل المغالطة بسبب توهم وجود التأليف، وذلك بأن يكون الكلام صادقا إذا اخذ مفردا، وكاذباً إذا أخذ مركباً، كما لو كان زيد إنسانا جيدا، وكان شاعرا كذلك، ولكن شعره رديء، فيمكن أن يقال زيد جيد، وزيد شاعر وكلاهما صحيح، ولكن لو رُكِّب بينهما بأن يقال: زيد شاعر جيد، كان غلطاً.

ج - أن تحصل المغالطة بسبب توهم عدم التركيب، بأن يكون الكلام صادقاً إذا أخذ مركباً، وكاذبا لو فُصل، كما يقال: الخمسة زوج وفرد، وهو كلام صحيح؛ لأن الخمسة تتألف من اثنين وثلاثة، ولكن لو فُصل الكلام كان كاذباً بأن يقال: الخمسة زوج، الخمسة فرد.

أسباب الغلط المعنوية

ويقع في التأليف، إمّا في نفس القضية أو بين القضايا:

١- الغلط الذي يقع في تأليف القضايا: وهو على ثلاثة أقسام :

أ- أن يؤخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، بأن يحذف جزء من القضية ويذكر بدله عرضه أو معروضه، كما لو قال: كل أبيض كاتب، لما رأى إنسانا أبيض وكاتباً، فأخذ العرض (أبيض) بدل المعروض (إنسان)، أو كمن يقول: (الجسم مُحرِق)، بدلا من قوله (الحار مُحرق)، فأخذ المعروض (الجسم) بدل العرض (الحار).



ب- سوء اعتبار الحمل، وهو أن يأخذ مع المحمول أو الموضوع ما ليس منه أو يحذف ما هو منه، مثل : الإنسان الرجل حيوان ناطق، و الإنسان ناطق اليوم، كل موجود متحرك، والصحيح كل موجود مادي متحرك، وأيضا قوله: كل موجود يحتاج إلى علة، والصحيح كل موجود ممكن يحتاج إلى علة. والنطفة إنسان، والمفروض أن يقال: النطفة إنسان بالقوة.

ج- إيهام العكس، وهو أن يقع الغلط في التأليف بين جزئي القضية، مثل من يحكم بأن (كل أبيض ثلج)، باعتبار صحة (كل ثلج أبيض).

٢- الغلط الذي يقع في التأليف بين القضايا

أ- سوء التأليف بين القضايا، وذلك بعدم مراعاة الشرائط العامة للقياس، من جهة الصورة بأن يكون على صورة غير منتجة.

ب- المصادرة على المطلوب، بأن لا تنتج المقدمتان ألا عين إحديهما بحسب الواقع، وإن كانت قد تخالفها بحسب الظاهر واللفظ، وهذا يتفق إذا كان الحد الأوسط بعينه هو الحد الأصغر أو الحد الأكبر، كقولنا: (الإنسان بشر، وكل بشر ضاحك، فكل إنسان ضاحك).

ج - أخذ ما ليس بعلة علة، فقد تقدم في البرهان أن الحد الأوسط علة إثباتية وثبوتية للنتيجة، فإذا لم ينتج القياس النتيجة المطلوبة فقد أخذ ما ليس بعلة للنتيجة علة لها، ومثاله قول القائل: (كل قديم زماني لا يحتاج إلى علة؛ لأن علة الاحتياج هو الحدوث الزماني)، مع أن علة الحاجة هي الإمكان الذاتي لا الحدوث الزماني.



د- جمع المسائل في مسألة واحدة، بأن يجمع عدة أسئلة في سؤال واحد، ويطلب جوابا واحدا عنها، مع أن أحكامها مختلفة لا تحتمل جوابا واحدا، وقد تكون الكثرة في جانب المحمول، كقول القائل: (هل النفس مجردة أم منطبعة في المادة؟)، وقد تكون في جانب الموضوع كأن يقول: (هل الجسم والعقل مجرد أم لا؟)، ويطلبون الجواب عن مثل ذلك بسرعة، فإن توقف المجيب نسبوه إلى العجز والتحير وعدم امتلاك رؤية واضحة، وإن أجاب حاولوا إيقاعه في التناقض.

الأجزاء العرضية

هي التي لا تتوجه إلى المادة أو الصورة، ولا إلى الألفاظ أو المعاني، وإنما هي أساليب رخيصة عامية يلجأ إليها العاجز، دون العالم، وعلى رأسها:

- التشنيع على الخصم بما هو مسلّم عنده أو بما أعترف به، والتي قد تكون صادقة في الواقع، ولكن شاذة عند الناس، وذلك تنكيلاً به.
- أن يدفعه إلى القول الباطل أو التشنيع، بأن يوهمه ليقول ذلك وهو غافل، فيوقعه في الغلط.
- أن يثير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيريك تفكيره وتوجهه.
- أن يستعمل معه الألفاظ الغريبة والمصطلحات الشاذة، فيحيره، بحيث لا يدري ما يجيب.
- أن يدس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الحد، أو الكلام غير المفهوم أو يطوّل في كلامه تطويلاً مملاً، مما يجعله يفقد الإحاطة بكل موضوعه، وبالتالي يختلط عليه الأمر.
- أن يرفع صوته ويصرخ ويحرك يديه ويضرب أحداهما بالأخرى ويقوم ويقعد، لكي يربك الخصم.
- أن يناديه بعبارات تفقده ميزته وذلك لصحتها في نظر العامة، وهذا أمر يستعمله المتخاصمون من القديم، مثل الرافضي التي يطلقها خصوم أهل البيت على شيعتهم.



الباب الخامس

القياس الشعري



الباب الخامس

القياس الشعري



قياس مؤلف من قضايا مخيّلة، والغرض منه التأثير في نفوس المستمعين بالقبض والبسط وتحريك المشاعر وإثارة العواطف تجاه قضية ما حقة أو باطلة. وهو يجري مجرى التصديق؛ لأن التصديق يوجب إذعان النفس وتسليمها، وهذا أيضا يوجب نحواً من التأثير فيها.

ولاشك أن الشعر إن كان مقرونا بالموسيقى، كالغناء المحرّك للمشاعر، يكون أكثر تأثيراً في النفوس.

والقياس الشعري لايفيد تصديقا عقليا لكونه لايخاطب العقل، بل يتجاوزه ويخاطب الخيال، فيؤثر في النفس مباشرة، وهذا مكمن خطورته إن لم يكن تحت سلطان العقل البرهاني، حيث يمكنه أن يدفع بالناس نحو التعاطف مع الباطل.

وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى نهاية القسم الثاني من المنطق المتعلق بمواد الأقيسة، وبنهايته تنتهي صناعة المنطق العقلي، حيث نكون قد تعلمنا بحق قواعد التفكير الصحيح لاكتساب المجهول التصوري والتصديقي على المستويين الصوري والمادي، ولم يبق للطالب سوى التطبيق العملي لهذه القواعد المحكمة على المطالب العلمية حتى تكون له ملكة راسخة وميزان طبيعي لتمييز الصواب من الخطأ، والحق من الباطل.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم وآله الطاهرين.



الفهرس